

جامعة ميد أوشن

كلية الإدارة



تخصص إدارة المخاطر

تحليل أثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي: دراسة

ميدانية على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

اسامه عمر الزهراني

243000913

إشراف/

أ.د / الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي:

2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة، وها أنا
اختتم بحثي بكل همة ونشاط ما كنت لأفعل لولا فضل
الله فالحمد لله عند البدء وعند الختام

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى من منحاني روح الحياة وضاء لي عتمة الدنيا، إلى من كانا
سببا في وجودي بعد الله وسببا في اشعال وقود همتي ويغمراني
بدعواتهم الصادقة، إلى من غرسا في حب العلم والتعلم، إلى من
حبهم يعلو فوق كل حب، إلى من ساندوني ووفروا لي سبل
السعادة والنجاح إلى والدي حفظهم الله .

إلى جميع من كان سند وقوه لي بعد الله في مشواري إلى كل
القلوب التي ذكرتني ودعت لي وتمنت لي كل خير.



نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي.

والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور...

د / الفیصل عبد الحمید محمد حسن

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلي إدارة جامعة ميد أو شن ممثلة بالكادر الأكاديمي والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعنا الحظ بذكر أسمائهم راجيا من المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر بأبعادها الثلاثة (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر) على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم أداة الدراسة المتمثلة في استبانة موزعة على عينة قصدية من العاملين في الإدارات المالية والرقابية في المؤسسات المالية. بلغ عدد الاستبانات الموزعة (250) استبانة، وتم استرداد (212) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة استجابة بلغت (84.8%).

أظهرت نتائج الدراسة أن مستويات تطبيق إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية جاءت مرتفعة من وجهة نظر المشاركين، حيث جاء بعد "تقييم المخاطر" في المرتبة الأولى، تلاه "استراتيجيات الحد من المخاطر"، ثم "تحديد المخاطر، كما كشفت النتائج عن وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة على تقليل حالات الاحتيال المالي، كما بيّنت النتائج وجود أثر دالّ إحصائيًا لكل بُعد من أبعاد إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز وحدات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وتحديث أدوات تقييم المخاطر، وتبني تقنيات الكشف المبكر عن الاحتيال المالي.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، استراتيجيات الحد من المخاطر،

الاحتيال المالي، المؤسسات المالية، المملكة العربية السعودية.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	المستخلص
ه.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	المقدمة:
2.....	1.1 المشكلة البحثية:
4.....	2.1 أهمية البحث:
5.....	3.1 أهداف البحث:
6.....	4.1 تساؤلات البحث:
6.....	5.1 فرضيات البحث:
7.....	6.1 الدراسات السابقة:
17.....	7.1 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:
18.....	8.1 المنطلقات النظرية للبحث:
19.....	9.1 منهج البحث:
20.....	10.1 مصادر البيانات:

أولاً: المصادر الثانوية.....	21
ثانياً: المصادر الأولية.....	21
11.1 أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية:.....	21
أولاً: الإحصاء الوصفي:.....	21
ثانياً: الإحصاء التحليلي:.....	22
12.1 نموذج الدراسة.....	22
13.1 حدود البحث:.....	23
الفصل الثاني: الإطار النظري.....	24
المبحث الأول: إدارة المخاطر.....	24
1.1.2 التمهيد.....	24
2.1.2 مفهوم إدارة المخاطر.....	24
3.1.2 أدوات إدارة المخاطر.....	25
4.1.2 أهمية إدارة المخاطر.....	27
5.1.2 أهداف إدارة المخاطر.....	29
6.1.2 أبعاد إدارة المخاطر.....	32
المبحث الثاني: تقليل حالات الاحتيال المالي.....	37
1.2.2 التمهيد.....	37
2.2.2 مفهوم الاحتيال المالي.....	37
3.2.2 أنواع وأساليب الاحتيال المالي في المؤسسات المالية.....	39
4.2.2 أسباب تفشي الاحتيال المالي.....	41

43.....	الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة.....
43.....	مقدمة.....
43.....	1.3 منهجية البحث.....
43.....	2.3 مجتمع وعينة الدراسة.....
44.....	3.3 مصادر البيانات:.....
44.....	4.3 أداة الدراسة.....
46.....	5.3 صدق أداة الدراسة.....
53.....	6.3 ثبات أداة الدراسة:.....
54.....	7.3 الأساليب الإحصائية:.....
55.....	الفصل الرابع: تحليل النتائج.....
55.....	مقدمة.....
55.....	1.4 خصائص عينة الدراسة.....
59.....	2.4 تحليل استمارة الاستبيان.....
60.....	المحور الأول: إدارة المخاطر.....
67.....	المحور الثاني: تقليل حالات الاحتيال المالي.....
70.....	3.4 اختبار فروض الدراسة.....
77.....	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات.....
77.....	مقدمة.....
77.....	1.5 نتائج الدراسة.....
79.....	2.5 التوصيات.....

81.....	Abstract
82.....	قائمة المراجع
82.....	أولا: المراجع العربية
83.....	ثانيا: المراجع الأجنبية
86.....	الملاحق
87.....	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	جدول (1) طريقة تصحيح مقياس ليكرت	46
2.	جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول	46
3.	جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني	51
4.	جدول (4) معامل الثبات لمحاول استمارة الاستبيان	54
5.	جدول (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	55
6.	جدول (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	56
7.	جدول (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	57
8.	جدول (8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	58
9.	جدول (9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية	59
10.	جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تحديد المخاطر	60
11.	جدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تقييم المخاطر	62
12.	جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات استراتيجيات الحد من المخاطر	64
13.	جدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تقليل حالات الاحتيال المالي	67
14.	جدول (14) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لفعالية اجراءات إدارة المخاطر على فاعلية تقليل حالات الاحتيال المالي	70

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
72	جدول (15) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد المخاطر على فاعلية تقليل حالات الاحتيال المالي عند مستوى 0.05	15.
73	جدول (16) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقييم المخاطر على فاعلية تقليل حالات الاحتيال المالي	16.
75	جدول (17) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاستراتيجيات الحد من المخاطر على فعالية تقليل حالات الاحتيال المالي	17.

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
55	شكل (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	1.
56	شكل (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	2.
57	شكل (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	3.
58	شكل (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	4.
59	شكل (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية	5.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تشكل إدارة المخاطر إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المالية لضمان استقرارها وحماية أصولها من التهديدات المحتملة، حيث تلعب دورًا حيويًا في التخفيف من حالات الاحتيال المالي التي قد تؤثر سلبًا على الأداء المؤسسي والاقتصاد بشكل عام. وتعد المؤسسات المالية، مثل البنوك وشركات التأمين والأسواق المالية، من أكثر القطاعات عرضة لمخاطر الاحتيال المالي بسبب طبيعة عملياتها التي تعتمد على تدفقات نقدية ضخمة وتعاملات مالية معقدة. لذا، فإن تطوير أنظمة رقابية فعالة، وتطبيق استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر، أصبح أمرًا ضروريًا لحماية هذه المؤسسات من التلاعب المالي والاختراقات غير المشروعة.

في هذا السياق، تعتمد المؤسسات المالية على مجموعة من الأدوات والاستراتيجيات لمواجهة الاحتيال المالي، والتي تشمل التحليل الاستباقي للبيانات المالية، استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لرصد العمليات المشبوهة، وتعزيز إجراءات الامتثال والتدقيق الداخلي. وتساعد هذه الممارسات في الكشف المبكر عن أي أنشطة غير قانونية قد تهدد سلامة النظام المالي، مما يتيح إمكانية التدخل الفوري للحد من أثارها السلبية. كما أن التشريعات واللوائح التنظيمية تلعب دورًا مهمًا في ضبط القطاع المالي وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة، حيث تفرض القوانين المصرفية الحديثة التزامًا صارمًا على المؤسسات المالية بوضع سياسات متينة لإدارة المخاطر ومكافحة الاحتيال (Rafi et al., 2024).

إن الاحتيال المالي يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في العصر الحالي، حيث تتزايد أساليبه تطورًا مع التطور التكنولوجي والاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية. ويشمل الاحتيال المالي العديد من الأشكال، مثل التلاعب بالقوائم المالية، الاختلاس، غسل الأموال، والاحتيال عبر الهويات المزيفة. وغالبًا ما يؤدي هذا النوع من الجرائم إلى خسائر مالية جسيمة، ليس فقط على مستوى المؤسسات، بل

يتمدد تأثيره إلى الاقتصاد الوطني ككل، إذ قد يتسبب في فقدان الثقة في النظام المالي، وتراجع الاستثمارات، وارتفاع تكاليف الامتثال والرقابة (Mendili, 2023).

لذلك، أصبح من الضروري أن تتبنى المؤسسات المالية سياسات صارمة في إدارة المخاطر المالية، تشمل تنفيذ برامج تدريبية لموظفيها لزيادة الوعي بمخاطر الاحتيال، وتعزيز ثقافة الحوكمة والشفافية داخل المؤسسة، إلى جانب تطوير أنظمة رقابية متقدمة قادرة على تحليل البيانات ورصد العمليات المشبوهة. كما أن التعاون بين المؤسسات المالية والهيئات الرقابية يمثل عنصرًا أساسيًا في مكافحة الاحتيال، حيث يسهم تبادل المعلومات حول أنماط الاحتيال المالي وأساليبه الحديثة في تعزيز قدرة القطاع المالي على حماية نفسه من التهديدات المتزايدة.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، من خلال دراسة آليات إدارة المخاطر المطبقة، وتقييم مدى فعاليتها في الحد من عمليات الاحتيال، واقتراح استراتيجيات لتعزيز الحماية المالية. وتأمل هذه الدراسة في تقديم رؤية متكاملة حول العلاقة بين إدارة المخاطر والحد من الاحتيال المالي، بما يسهم في تطوير سياسات مالية أكثر استدامة وأمانًا، تدعم استقرار الاقتصاد الوطني وتعزز الثقة في المؤسسات المالية.

1.1 المشكلة البحثية:

واجه المؤسسات المالية تحديات متزايدة تتعلق بالاحتيال المالي، الذي أصبح أكثر تعقيدًا في ظل التطور التكنولوجي والاعتماد الواسع على الأنظمة الرقمية، ومع تزايد حجم المعاملات المالية، وتنوع المنتجات والخدمات المالية، أصبح من الصعب رصد الأنشطة الاحتيالية التقليدية والحديثة، مما يتطلب تطوير آليات فعالة لإدارة المخاطر. ويعد الاحتيال المالي من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار المؤسسات المالية، إذ يؤدي إلى خسائر مالية ضخمة، ويؤثر سلبًا على سمعة المؤسسات، وقد يهدد ثقة العملاء والمستثمرين في النظام المالي. وفي ظل هذه التحديات، تبرز أهمية دراسة دور إدارة المخاطر في الحد من هذه الظاهرة وتعزيز الحماية المالية للمؤسسات.

إن إدارة المخاطر في المؤسسات المالية تشمل مجموعة من العمليات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة، واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد منها أو التعامل معها بفعالية. وتشمل هذه العمليات تطبيق أنظمة رقابة مالية متقدمة، وتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين التنظيمية، واستخدام تقنيات تحليل البيانات لاكتشاف الأنماط غير الطبيعية في العمليات المالية. ومع ذلك، لا تزال بعض المؤسسات المالية تواجه صعوبات في تبني سياسات متكاملة لإدارة المخاطر، إما بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية، أو نقص في الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع المخاطر المالية، أو عدم وجود تكامل كافٍ بين الأنظمة الرقابية والتشريعات القانونية.

وتتمثل المشكلة الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها في فهم مدى فعالية إدارة المخاطر في تقليل حالات الاحتيال المالي داخل المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، حيث إن تزايد الأنشطة المالية الرقمية والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يفرض تحديات جديدة تتطلب دراسة معمقة لكيفية تطوير سياسات إدارة المخاطر لمواكبة هذه التطورات. كما أن التباين في مستويات الامتثال للإجراءات الرقابية بين المؤسسات المختلفة يستدعي تحليلاً دقيقاً للعوامل التي تعيق تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر بفاعلية، وتحديد أبرز الثغرات التي قد تستغلها الجهات المحتملة لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للعلاقة بين إدارة المخاطر والحد من الاحتيال المالي، من خلال دراسة مجموعة من المحاور الأساسية، تشمل مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في اكتشاف ومنع عمليات الاحتيال، ودور التكنولوجيا المالية في تحسين إدارة المخاطر، وتأثير التشريعات والسياسات التنظيمية على مستوى الامتثال المالي داخل المؤسسات، كما تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في تطبيق نظم إدارة المخاطر بفاعلية، وطرق تحسين هذه النظم لمواجهة الاحتيال المالي بكفاءة أكبر.

ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

"إلى أي مدى تؤثر استراتيجيات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية

في المملكة العربية السعودية؟"

2.1 أهمية البحث:

أ) الأهمية العلمية

يسهم هذا البحث في إثراء المعرفة الأكاديمية حول دور إدارة المخاطر في الحد من حالات الاحتيال المالي داخل المؤسسات المالية، حيث يوضح الإطار النظري كيف يمكن لاستراتيجيات إدارة المخاطر، مثل التحليل الاستباقي للمخاطر، ونظم الإنذار المبكر، وتقييم نقاط الضعف في الأنظمة المالية، أن تسهم في تقليل احتمالية وقوع الاحتيال المالي. كما يتناول البحث تأثير تطبيق الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر، مثل التحليل القائم على البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي في رصد العمليات المشبوهة، واستخدام التقنيات المتطورة للكشف عن الأنشطة غير القانونية.

علاوة على ذلك، يستكشف البحث مدى فاعلية النماذج المختلفة لإدارة المخاطر، مثل نهج الضوابط الداخلية المتكاملة، ومنهجية التدقيق المستمر، وآليات الحوكمة المالية، في الحد من مخاطر الاحتيال المالي، مما يسهم في تحسين الثقة في النظام المالي وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات المالية. كما يسهم البحث في تقديم إطار علمي يمكن للمؤسسات المالية الاستفادة منه في تطوير سياسات أكثر كفاءة لإدارة المخاطر، مما يسهم في تقليل الخسائر المالية وتحقيق الاستدامة التشغيلية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

ب) الأهمية العملية

يمثل تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر أداة أساسية في حماية المؤسسات المالية من تهديدات الاحتيال المالي، حيث يسهم في تعزيز الأنظمة الرقابية، وتحسين مستويات الامتثال، وتقليل نقاط الضعف التي يمكن استغلالها في عمليات الاحتيال. ومن خلال دراسة ميدانية على المؤسسات المالية في

المملكة العربية السعودية، يسعى البحث إلى تقديم حلول عملية تعتمد على أفضل الممارسات في إدارة المخاطر، مثل تطوير إجراءات فحص المعاملات المالية بشكل مستمر، وتعزيز استخدام الأنظمة الآلية لرصد المخالفات، بالإضافة إلى تحسين التعاون بين الإدارات الداخلية لمكافحة أي أنشطة مالية غير قانونية.

إضافة إلى ذلك، يوفر البحث توصيات عملية للمؤسسات المالية حول كيفية تعزيز بيئة رقابية أكثر صرامة، وتطوير برامج تدريبية للموظفين حول أساليب الكشف عن الاحتيال، والاستفادة من تقنيات التحليل المالي التنبئي لرصد الأنماط المشبوهة في البيانات المالية. كما يسلط البحث الضوء على أهمية دمج استراتيجيات إدارة المخاطر ضمن السياسات المؤسسية للمؤسسات المالية لضمان تحقيق توازن بين الامتثال للمعايير المالية والمرونة التشغيلية، مما يسهم في تحسين سمعة المؤسسات وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في النظام المالي السعودي. وأخيرًا، تدعم نتائج البحث عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات المالية من خلال تقديم بيانات دقيقة حول مدى تأثير إدارة المخاطر على تقليل الاحتيال المالي، مما يسهم في تطوير أنظمة رقابية أكثر كفاءة تتماشى مع رؤية المملكة 2030 في تعزيز الشفافية ومكافحة الجرائم المالية.

3.1 أهداف البحث:

إن الهدف الرئيس والمحوري لهذا البحث يتمثل في: محاولة تحليل مدى تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، ويمكن تحديد الأهداف الفرعية للدراسة على النحو الآتي:

(1) بيان أثر تحديد المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

(2) بيان أثر تقييم المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

(3) بيان أثر استراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

4.1 تساؤلات البحث:

"إلى أي مدى تؤثر استراتيجيات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟"

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- (1) ما أثر تحديد المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟
- (2) ما أثر تقييم المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟
- (3) ما أثر استراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية؟

5.1 فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.005$) لإدارة المخاطر بأبعادها: (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، استراتيجيات الحد من المخاطر) على تقليل حالات الاحتيال المالي، وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- (1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.005$) لتحديد المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.
- (2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.005$) لتقييم المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.
- (3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.005$) لاستراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.

6.1 الدراسات السابقة:

✓ دراسة (2023) Mosoti, Wafula & Nyangau

تناولت إدارة مخاطر الاحتيال وتأثيرها على الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في كينيا. وهدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين استراتيجيات إدارة الاحتيال والأداء المالي لهذه المؤسسات، مع التركيز على أهمية تبني أنظمة رقابية فعالة للحد من المخاطر المالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات من عينة من مؤسسات التمويل الأصغر في كينيا باستخدام الاستبيانات، ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

أظهرت النتائج أن إدارة مخاطر الاحتيال تلعب دورًا جوهريًا في تحسين الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر، حيث تؤدي آليات الكشف عن الاحتيال والضوابط الداخلية الفعالة إلى تقليل الخسائر المالية، وزيادة الثقة في العمليات المالية، وتعزيز الاستدامة المالية لهذه المؤسسات. كما كشفت الدراسة عن أن المؤسسات التي تطبق سياسات صارمة لمكافحة الاحتيال تحقق نتائج مالية أكثر استقرارًا ونموًا مستدامًا مقارنة بالمؤسسات التي تفتقر إلى أنظمة رقابة محكمة.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التوعية والتدريب لموظفي المؤسسات المالية حول مخاطر الاحتيال، وتطوير أنظمة رقابة داخلية قوية تعتمد على التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، للكشف المبكر عن عمليات الاحتيال واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.

✓ دراسة (2023) Shuhidan et al

تناولت نظام إدارة المخاطر التشخيصي (DRMS) وتقييمه للمخاطر المالية، حيث هدفت إلى تحليل فعالية DRMS في تحديد وإدارة المخاطر المالية في المؤسسات المختلفة. ركزت الدراسة على كيفية استخدام هذا النظام كأداة تشخيصية لمراقبة وتحليل المخاطر المالية التي قد تؤثر على استقرار الشركات وأدائها المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات من مجموعة من الشركات التي تطبق نظام DRMS، وتم تحليل البيانات باستخدام نماذج إحصائية لقياس مدى فاعلية هذا النظام في تحسين عمليات التقييم المالي وتقليل التعرض للمخاطر.

أظهرت النتائج أن نظام DRMS يوفر إطارًا فعالًا لإدارة المخاطر المالية، مما يساعد الشركات على تحديد المشكلات المالية مبكرًا واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة. كما تبين أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى تحسين الشفافية المالية، وتقليل الخسائر المحتملة، وتعزيز ثقة المستثمرين. وأشارت الدراسة إلى أن الشركات التي تستخدم DRMS تتمتع بمستوى أعلى من الحوكمة المالية والاستقرار المالي مقارنة بتلك التي لا تطبق هذا النظام.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام أنظمة إدارة المخاطر المالية الحديثة، وتكاملها مع التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لتحسين فعالية إدارة المخاطر. كما شددت على أهمية تدريب الموظفين الماليين على كيفية استخدام DRMS لضمان تطبيقه بكفاءة في بيئات العمل المختلفة.

✓ دراسة Putra et al (2022)

تناولت تأثير التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ونظام الإبلاغ عن المخالفات وتحليلات البيانات الضخمة على منع السلوك الإجرامي المالي. هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية هذه العوامل في الحد من الجرائم المالية وتعزيز الشفافية في المؤسسات المالية والشركات الكبرى.

اعتمد الباحثون على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات من مؤسسات وشركات تعتمد على الأنظمة المذكورة، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية لاختبار العلاقة بين هذه العوامل وقدرتها على تقليل الجرائم المالية.

أظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر يلعبان دورًا أساسيًا في تقليل احتمالية حدوث الجرائم المالية من خلال توفير نظام رقابي فعال قادر على اكتشاف المخالفات المالية مبكرًا. كما تبين أن

نظام الإبلاغ عن المخالفات (Whistleblowing) يعزز المساءلة داخل المؤسسات، مما يحد من الفساد المالي. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت تحليلات البيانات الضخمة في تحسين كشف الأنماط الاحتيالية والتنبؤ بالسلوك الإجرامي المالي، مما زاد من كفاءة أنظمة الحوكمة المالية.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام التحليلات المتقدمة والذكاء الاصطناعي في التدقيق المالي، وتطوير آليات أقوى لحماية المبلغين عن الفساد، وتعزيز ثقافة الامتثال المالي داخل المؤسسات، لضمان بيئة مالية أكثر نزاهة واستقرارًا.

✓ دراسة Adebayo et al. (2022)

تناولت موضوع إدارة مخاطر الاحتيال وتقليل معدلات الاحتيال، حيث ركزت على تحليل الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة في المؤسسات للحد من الأنشطة الاحتيالية وتعزيز النزاهة المالية.

اعتمد الباحثون على المنهج الكمي والتحليل الإحصائي، حيث تم جمع البيانات من عدد من الشركات والمؤسسات المالية التي تطبق استراتيجيات مختلفة لإدارة مخاطر الاحتيال. تم استخدام التحليل المتعدد المتغيرات لفحص العلاقة بين أنظمة إدارة المخاطر وانخفاض معدلات الاحتيال المالي.

أظهرت النتائج أن التطبيق الفعال لإدارة مخاطر الاحتيال يقلل بشكل ملحوظ من حالات الاحتيال المالي داخل المؤسسات. كما أشارت الدراسة إلى أن وجود أنظمة رقابة قوية، مثل التدقيق الداخلي واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في الكشف عن الأنشطة المشبوهة، يلعب دورًا رئيسيًا في الحد من الاحتيال. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت النتائج أن تعزيز ثقافة الامتثال والشفافية داخل المؤسسات يساهم في تقليل الدوافع لارتكاب الاحتيال المالي.

أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات أكثر تطورًا في إدارة مخاطر الاحتيال، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، لتعزيز القدرة على اكتشاف ومنع الاحتيال. كما شددت على أهمية تدريب الموظفين على الامتثال المالي وتعزيز أنظمة الإبلاغ عن الاحتيال لحماية المؤسسات من المخاطر المالية المحتملة.

✓ دراسة Novatiani et al (2022)

تناولت موضوع إدارة المخاطر والعوامل الأخرى التي تمنع التلاعب في التقارير المالية في الشركات المملوكة للدولة في إندونيسيا، حيث هدفت إلى تحليل تأثير أنظمة إدارة المخاطر والاستراتيجيات الرقابية في تقليل الاحتيال المالي داخل هذه المؤسسات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والتحليل الإحصائي، حيث تم جمع البيانات من مجموعة من الشركات المملوكة للدولة في إندونيسيا، وتم استخدام التحليل الإحصائي المتقدم لاختبار العلاقة بين إدارة المخاطر ومنع التلاعب في التقارير المالية.

أظهرت النتائج أن التطبيق الفعال لإدارة المخاطر، إلى جانب وجود ضوابط رقابية صارمة، يسهم في تقليل حالات الاحتيال المالي داخل المؤسسات. كما وجدت الدراسة أن الحوكمة الرشيدة، والاستقلالية في التدقيق المالي، ووجود ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة، تلعب دورًا رئيسيًا في الحد من التلاعب المالي. وأكدت النتائج أن الشركات التي تطبق سياسات إدارة المخاطر بشكل متكامل لديها قدرة أعلى على منع الاحتيال المالي مقارنة بالشركات التي تفتقر إلى هذه الأنظمة.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز نظم الرقابة الداخلية، وتطوير آليات التدقيق الداخلي، والاستفادة من التكنولوجيا المالية مثل التحليلات التنبؤية والذكاء الاصطناعي في اكتشاف الأنشطة الاحتيالية. كما شددت على أهمية تدريب الموظفين على الامتثال المالي وتعزيز آليات الإبلاغ عن الاحتيال لحماية المؤسسات من المخاطر المالية المحتملة.

✓ دراسة "Artificial Intelligence and Machine Learning in Financial Services: Risk

"Management and Fraud Detection" (2024)

تناولت دور الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في إدارة المخاطر واكتشاف الاحتيال في الخدمات المالية. هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير هذه التقنيات في تحسين كفاءة إدارة المخاطر وكشف الاحتيال المالي،

وذلك من خلال دراسة الأدوات والخوارزميات المستخدمة في القطاع المالي لتقليل المخاطر وتعزيز الأمان المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والتحليل التجريبي، حيث تم تحليل مجموعة من البيانات المالية باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. كما تمت مراجعة حالات دراسية من مؤسسات مالية قامت بتطبيق هذه التقنيات لاكتشاف الأنشطة الاحتيالية وإدارة المخاطر بفعالية.

أظهرت النتائج أن تقنيات التعلم الآلي قادرة على اكتشاف الأنماط غير الطبيعية في البيانات المالية بدقة تفوق الطرق التقليدية، مما أدى إلى تحسين دقة الكشف عن الاحتيال. كما ساعد الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر المالية المحتملة وتقليل خسائر المؤسسات المالية من خلال التحليل التنبؤي واتخاذ قرارات استباقية. بالإضافة إلى ذلك، قللت الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي بشكل كبير من الأخطاء البشرية في التدقيق المالي وتحليل المخاطر، مما أدى إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف المرتبطة بالكشف عن الاحتيال.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات المالية لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر وكشف الاحتيال. كما أكدت على أهمية الاستثمار في تطوير الخوارزميات التنبؤية لتعزيز دقة التوقعات المالية وتقليل الخسائر الناتجة عن الاحتيال. وأشارت إلى ضرورة التكامل بين الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري لضمان اتخاذ قرارات مالية دقيقة تجمع بين التحليل الآلي والخبرة البشرية. علاوة على ذلك، دعت إلى تحسين الحوكمة والسياسات التنظيمية لضمان الاستخدام الأخلاقي والفعال للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي.

أكدت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أصبحا عنصرين أساسيين في تعزيز الأمان المالي وتقليل الاحتيال في القطاع المصرفي. وأشارت إلى أن الاستثمار في هذه التقنيات سيسهم في رفع كفاءة العمليات المالية وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر، مما يعزز من الاستقرار المالي ويحد من التهديدات المحتملة في المستقبل.

تناولت تأثير إدارة المخاطر، جودة الموارد البشرية، وعبء العمل على القدرة على اكتشاف الاحتيال في مفتشيات الحكومات المحلية في شمال سومطرة. هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير هذه العوامل على فاعلية عمليات الرقابة والتدقيق الحكومي، ومدى قدرة المفتشيات على اكتشاف عمليات الاحتيال في المؤسسات الحكومية المحلية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم جمع البيانات من مفتشيات حكومية في شمال سومطرة باستخدام استبيانات موجهة إلى موظفي التدقيق والرقابة المالية. كما تم تحليل البيانات باستخدام النماذج الإحصائية لتحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة ومدى تأثيرها على كفاءة اكتشاف الاحتيال المالي.

أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر تلعب دوراً أساسياً في تحسين قدرة المفتشيات الحكومية على كشف الاحتيال، حيث إن المؤسسات التي تطبق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على تحديد التهديدات المالية والاستجابة لها بسرعة. كما وجدت الدراسة أن جودة الموارد البشرية، من حيث الخبرة والمهارات التقنية، تؤثر بشكل مباشر على دقة وكفاءة اكتشاف الاحتيال، حيث إن المفتشين ذوي المهارات العالية يكونون أكثر قدرة على تحليل البيانات المالية والكشف عن الأنشطة الاحتيالية.

أما بالنسبة لعنصر عبء العمل، فقد أظهرت الدراسة أن زيادة الضغوطات العملية على المفتشين تقلل من قدرتهم على التركيز في عمليات التدقيق، مما يضعف قدرتهم على اكتشاف الاحتيال. وبالتالي، فإن تحسين بيئة العمل وتوزيع المهام بشكل متوازن يمكن أن يساهم في رفع كفاءة التدقيق والحد من الأخطاء في عمليات الكشف المالي.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج تدريب المفتشين الحكوميين في مجال إدارة المخاطر وأساليب كشف الاحتيال، إلى جانب تحسين جودة التوظيف عبر اختيار مفتشين ذوي كفاءات عالية. كما أكدت على أهمية تقليل عبء العمل الملقى على المفتشين لضمان تحقيق عمليات تدقيق دقيقة وفعالة. بالإضافة إلى

ذلك، دعت الدراسة الحكومات المحلية إلى اعتماد أنظمة رقابية رقمية تعتمد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحسين القدرة على تحليل الأنشطة المالية المشبوهة بشكل أسرع وأكثر دقة.

✓ دراسة Hermawan & Novita (2021)

تناولت تأثير الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال على جهود الحد من الاحتيال المالي، وذلك استنادًا إلى مفهوم البنتاغون الاحتيالي (Fraud Pentagon Concept)، الذي يوسع نطاق تحليل الاحتيال ليشمل خمسة أبعاد رئيسية: الضغط، الفرصة، التبرير، القدرة، والغطرسة.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي لتحليل البيانات المجمعة من مؤسسات مالية مختلفة، حيث تم قياس العلاقة بين فعالية الحوكمة، سياسات إدارة المخاطر، ومستوى الامتثال التنظيمي وتأثيرها على احتمالية وقوع الاحتيال. تم تطبيق تحليل الانحدار الإحصائي لتحديد مدى تأثير هذه العوامل على تقليل فرص حدوث الاحتيال المالي داخل المؤسسات.

أظهرت النتائج أن حوكمة الشركات القوية تلعب دورًا جوهريًا في تقليل فرص الاحتيال، حيث إن وجود هيكل حوكمة فعال يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يقلل من إمكانية حدوث الاحتيال داخل المؤسسات. كما أكدت الدراسة أن إدارة المخاطر الفعالة تساعد في تحديد وتحليل مصادر الاحتيال المحتملة، مما يتيح اتخاذ تدابير وقائية للحد من وقوعه.

ووجدت الدراسة أن المؤسسات التي تلتزم باللوائح والسياسات المالية تكون أقل عرضة لمخاطر الاحتيال، حيث يؤدي الالتزام بالقوانين إلى خلق بيئة تنظيمية صارمة تقلل من فرص التلاعب المالي. كما تبين أن الشركات التي تطبق استراتيجيات قوية في الامتثال وإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على رصد السلوكيات الاحتيالية واتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الامتثال داخل المؤسسات من خلال تطوير برامج تدريبية لموظفي الإدارات المالية والتدقيق الداخلي، إضافة إلى تعزيز استقلالية لجان الحوكمة الداخلية لضمان اتخاذ قرارات شفافة ومستقلة بعيدًا عن أي تأثيرات خارجية. كما شددت على أهمية دمج تقنيات الذكاء

الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في أنظمة التدقيق المالي، مما يمكن المؤسسات من رصد الأنشطة المالية المشبوهة بشكل أكثر دقة وسرعة.

✓ دراسة Agić & Jeremić (2023)

تناولت الاتجاهات الحديثة في إدارة مخاطر الاحتيال، حيث سلطت الضوء على التحديات الحالية والأساليب المتقدمة المستخدمة في كشف الاحتيال المالي في المؤسسات. وركزت الدراسة على تطور استراتيجيات إدارة المخاطر، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في الكشف المبكر عن الاحتيال المالي.

اعتمدت الدراسة على تحليل منهجي للاتجاهات الحديثة في مجال إدارة مخاطر الاحتيال، مع مراجعة الأدبيات الحديثة والتقارير المالية من مؤسسات مختلفة. كما ناقشت الدراسة أهمية الامتثال التنظيمي، وتعزيز الشفافية، ودور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الاحتيال.

أظهرت النتائج أن استخدام الأنظمة الذكية والبرمجيات المتطورة يساعد المؤسسات في تحليل الأنماط الاحتيالية، والتعرف على السلوكيات غير العادية التي قد تشير إلى عمليات احتيال. كما أكدت الدراسة أن التدريب المستمر للموظفين وزيادة وعيهم بمخاطر الاحتيال يعد من العوامل الأساسية في الحد من هذه الظاهرة.

من التوصيات التي قدمتها الدراسة ضرورة تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية لتبادل المعلومات حول أساليب الاحتيال الجديدة، بالإضافة إلى تحسين استراتيجيات الحوكمة المؤسسية، ودمج أدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق والمراقبة المالية. كما شددت الدراسة على أهمية تحديث القوانين واللوائح بانتظام لمواكبة التطورات السريعة في أساليب الاحتيال المالي.

✓ دراسة Sudarmanto (2020)

تناولت موضوع إدارة المخاطر كآلية للكشف المبكر والوقاية من الاحتيال، حيث ركزت على أهمية تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر في المؤسسات بهدف تقليل فرص حدوث عمليات الاحتيال المالي والإداري.

اعتمدت الدراسة على نهج تحليلي واستكشافي، حيث قامت بمراجعة الأدبيات السابقة وتحليل البيانات المرتبطة بحالات الاحتيال المالي في المؤسسات المختلفة. كما ناقشت الدراسة أهمية تبني استراتيجيات متكاملة تجمع بين التقنيات الحديثة والإجراءات التنظيمية للحد من الاحتيال.

أظهرت النتائج أن الكشف المبكر عن الاحتيال يتطلب تطبيق أنظمة رقابة قوية، وتعزيز ثقافة الشفافية داخل المؤسسات، بالإضافة إلى توظيف تقنيات متقدمة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تتبع الأنماط المشبوهة. كما أشارت الدراسة إلى أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وسوء تطبيق الحوكمة المؤسسية يزيدان من فرص حدوث الاحتيال.

قدمت الدراسة عددًا من التوصيات، من أبرزها ضرورة تطوير برامج تدريبية متخصصة للموظفين لتعزيز وعيهم بمخاطر الاحتيال وطرق مكافحته، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية لتبادل البيانات حول الأساليب الاحتيالية الجديدة. كما أكدت الدراسة على أهمية تحديث القوانين والتشريعات بشكل دوري لضمان ملاءمتها للتطورات السريعة في بيئة الأعمال.

✓ دراسة Vanini et al (2023)

تناولت موضوع الاحتيال في المدفوعات الإلكترونية، حيث ركزت على الانتقال من اكتشاف الحالات الشاذة إلى إدارة المخاطر في مجال المعاملات المالية الرقمية. تهدف الدراسة إلى تحليل الأساليب الحديثة في كشف عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، مع التركيز على آليات إدارة المخاطر المستخدمة للحد من هذه الظاهرة.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي قائم على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتقييم مدى فعالية خوارزميات اكتشاف الاحتيال في المعاملات المالية الإلكترونية. كما سلطت الضوء على دور التعلم الآلي في التعرف على الأنماط غير الطبيعية في عمليات الدفع الإلكتروني، والتي قد تكون مؤشراً على حدوث عمليات احتيال.

أظهرت النتائج أن دمج تقنيات اكتشاف الشذوذ مع استراتيجيات متقدمة لإدارة المخاطر يساعد في تحسين دقة الكشف عن الاحتيال وتقليل معدلات الإنذارات الكاذبة. كما أشارت الدراسة إلى أن الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي والتعلم العميق يمكن أن يعزز من كفاءة أنظمة الحماية المالية، مما يقلل من الخسائر الناجمة عن عمليات الاحتيال.

أوصت الدراسة بضرورة اعتماد المؤسسات المالية لأنظمة أمان ديناميكية قادرة على التكيف مع التهديدات الجديدة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين مقدمي خدمات الدفع الرقمي والجهات التنظيمية لتبادل المعلومات حول أحدث أساليب الاحتيال. كما أكدت على أهمية تعزيز وعي المستخدمين بسبل حماية بياناتهم المالية، خاصةً مع تزايد الهجمات الإلكترونية المعقدة.

✓ دراسة Tanuwijaya (2023)

تناولت تأثير التدقيق والثقافة المؤسسية ولجنة التدقيق والتفتيش والسياسات والإجراءات وتبني تكنولوجيا المعلومات على إدارة مخاطر الاحتيال في القطاع المصرفي في إندونيسيا. هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فاعلية هذه العوامل في الحد من مخاطر الاحتيال وتعزيز أنظمة الحوكمة المالية.

اعتمدت الدراسة على منهج كمي باستخدام الاستبيانات وتحليل البيانات الإحصائي، حيث تم جمع المعلومات من عدد من البنوك والمؤسسات المالية في إندونيسيا. كما ركزت على تقييم مدى تكامل التدقيق الداخلي والسياسات التنظيمية مع تبني تكنولوجيا المعلومات كأداة للحد من مخاطر الاحتيال المالي.

أظهرت النتائج أن وجود نظام تدقيق قوي، إلى جانب ثقافة مؤسسية داعمة للشفافية والنزاهة، يسهم بشكل كبير في تحسين إدارة مخاطر الاحتيال. كما تبين أن لجان التدقيق والتفتيش تلعب دوراً أساسياً في تقليل فرص الاحتيال، من خلال الرقابة المستمرة على العمليات المالية.

أكدت الدراسة أن السياسات والإجراءات الصارمة، عند تطبيقها بفاعلية، تقلل من احتمالية الاحتيال داخل القطاع المصرفي. كما أظهرت النتائج أن تبني تكنولوجيا المعلومات يسهم بشكل كبير في تعزيز قدرات البنوك على اكتشاف عمليات الاحتيال في وقت مبكر، مما يقلل من المخاطر المالية.

أوصت الدراسة المؤسسات المصرفية بـ تعزيز أنظمة التدقيق الداخلي، وتطوير ثقافة تنظيمية قائمة على النزاهة والشفافية، بالإضافة إلى الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة للكشف المبكر عن الاحتيال. كما شددت على أهمية تدريب الموظفين على استخدام أنظمة الحماية المالية وتعزيز الامتثال للسياسات التنظيمية.

7.1 أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

أولاً: أوجه التشابه:

- تناول موضوع الاحتيال المالي وإدارة المخاطر: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التركيز على دراسة الاحتيال المالي، حيث تسلط الضوء على أهمية إدارة المخاطر في التقليل من هذه الظاهرة وتعزيز الأمان المالي داخل المؤسسات.
- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي: تشترك الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بتحليل العلاقة بين إدارة المخاطر ومستوى الاحتيال المالي داخل المؤسسات المالية، من خلال جمع البيانات وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية متقدمة.
- الاهتمام بالعوامل التنظيمية والتكنولوجية: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التركيز على دور العوامل التنظيمية مثل القوانين والتشريعات المالية، ودور التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة التحليل المالي والذكاء الاصطناعي في تعزيز إجراءات مكافحة الاحتيال المالي.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

- تركيز الدراسة على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية: تختلف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة من حيث البيئة البحثية، إذ تركز بشكل خاص على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، مما يتيح دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والتنظيمية الخاصة بالسوق السعودي على إدارة المخاطر.
- دمج أحدث التطورات التكنولوجية في التحليل: تسلط الدراسة الحالية الضوء على أحدث تقنيات إدارة المخاطر، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، في حين أن بعض الدراسات السابقة ركزت على الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر دون تناول التطورات الحديثة بشكل معمق.
- التحليل الميداني المباشر للمؤسسات المالية: تتميز الدراسة الحالية بإجراء دراسة ميدانية على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع بيانات ميدانية حديثة عبر الاستبيانات والمقابلات، بينما اعتمدت بعض الدراسات السابقة على التحليل النظري أو على دراسات حالة في بيئات مالية مختلفة.

8.1 المنطلقات النظرية للبحث:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل الإطار النظري للتحليل، ومن أبرز هذه المفاهيم:

1- إدارة المخاطر

تشير إدارة المخاطر إلى العملية المنهجية التي تهدف إلى تحديد وتحليل وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، ومن ثم تطوير استراتيجيات مناسبة للتعامل معها من خلال الحد منها أو التحكم بها. تتضمن إدارة المخاطر عدة مراحل أساسية، تشمل تحديد المخاطر المحتملة، تقييم تأثيرها واحتمالية حدوثها، وضع خطط للحد منها، وتنفيذ إجراءات رقابية لضمان الامتثال للسياسات التنظيمية. وفي المؤسسات المالية، تعد إدارة المخاطر عنصرًا حيويًا في تحقيق الاستقرار المالي، حيث تساهم في حماية

الأصول، وتعزيز الثقة، وضمان الامتثال للمعايير الدولية مثل اتفاقيات "بازل" الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.

2- الاحتيال المالي

يُعرف الاحتيال المالي بأنه أي ممارسة غير قانونية تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق غير مشروعة من خلال التلاعب بالمعلومات المالية أو استغلال الثغرات في الأنظمة المالية أو تزوير البيانات لتحقيق منافع شخصية أو مؤسسية غير قانونية. ويشمل الاحتيال المالي العديد من الأشكال، مثل التزوير المحاسبي، غسل الأموال، الاختلاس، والتلاعب في القوائم المالية. تؤدي هذه الظاهرة إلى تأثيرات سلبية على المؤسسات المالية، حيث تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، وتراجع ثقة المستثمرين، وتعرض الشركات لعقوبات قانونية وتنظيمية صارمة.

3- الرقابة الداخلية

تشير الرقابة الداخلية إلى مجموعة الإجراءات والسياسات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية لضمان حماية أصولها، وتحقيق دقة وموثوقية البيانات المالية، وضمان الامتثال للوائح والقوانين المعمول بها. تهدف أنظمة الرقابة الداخلية إلى الكشف عن الأخطاء والمخالفات ومنع وقوع حالات الاحتيال المالي، من خلال تنفيذ عمليات تدقيق دورية، وفصل المهام بين الموظفين، واستخدام أنظمة متطورة لمراقبة العمليات المالية. وتُعد الرقابة الداخلية عنصراً أساسياً في تحسين مستوى الحوكمة داخل المؤسسات المالية، حيث تسهم في تحقيق مستويات عالية من الشفافية والمسؤولية المؤسسية.

9.1 منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا المنهج إلى تقديم وصف دقيق وتحليل شامل لكيفية تأثير ممارسات إدارة المخاطر على الحد من عمليات الاحتيال المالي، وذلك من خلال

دراسة ثلاثة أبعاد رئيسية، تشمل تقييم المخاطر المالية، استراتيجيات الحد من المخاطر، وأدوات الرقابة الداخلية والتدقيق المالي. يسهم هذا النهج في تقييم مدى فاعلية هذه العوامل في تقليل الاحتيال المالي، تحسين الامتثال للمعايير الرقابية، وتعزيز الثقة في المؤسسات المالية.

سيتم جمع البيانات باستخدام استبيانات تُوزع على عينة من الموظفين في المؤسسات المالية، وتشمل مديري المخاطر، المدققين الداخليين، ومسؤولي الامتثال المالي، بهدف قياس تأثير ممارسات إدارة المخاطر على الحد من الاحتيال المالي. يتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى تقييم مدى كفاءة تقييم المخاطر المالية في الكشف المبكر عن الاحتيال، فاعلية استراتيجيات الحد من المخاطر في تقليل معدلات الاحتيال، وتأثير أنظمة الرقابة والتدقيق على منع الأنشطة الاحتيالية. سيتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية متقدمة للكشف عن العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر ومستوى الاحتيال المالي، بالإضافة إلى قياس مدى رضا العاملين عن السياسات المتبعة في تقليل الاحتيال المالي وتأثيرها على استقرار المؤسسات المالية.

إلى جانب ذلك، سيتم توظيف المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات فردية معمقة مع مديري المخاطر، المدققين الداخليين، والخبراء في الامتثال المالي، وذلك للحصول على فهم أعمق للتحديات التي تواجه تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر ومدى تأثيرها على تقليل الاحتيال المالي. ستساهم هذه المقابلات في تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر على نجاح أنظمة إدارة المخاطر، العقبات التي تواجه المؤسسات المالية في الحد من الاحتيال، ومدى أهمية تبني تقنيات رقابية متطورة لتعزيز الشفافية والنزاهة داخل المؤسسات المالية في ظل بيئة عمل متغيرة ومتطورة.

10.1 مصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على مصادر بيانات متنوعة لضمان تحقيق أهدافها البحثية، حيث تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المصادر الثانوية

تشمل المصادر الثانوية الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية التي تناولت موضوع إدارة المخاطر وأثرها على تقليل الاحتيال المالي، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي بحثت في تأثير تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر على الحد من عمليات الاحتيال المالي. كما تتضمن المصادر الثانوية الدوريات العلمية المحكمة، الرسائل الجامعية، والتقارير الرسمية المتعلقة بإدارة المخاطر في القطاع المالي، مما يوفر قاعدة معرفية متكاملة تدعم الإطار النظري للدراسة.

ثانياً: المصادر الأولية

تعتمد الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من أفراد مجتمع الدراسة، حيث تم تصميمها بدقة لقياس مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على مستوى تقليل الاحتيال المالي. وقد تم إعداد الاستبانة إلكترونياً عبر منصة متخصصة وتوزيعها على عينة من العاملين في المؤسسات المالية بالملكة العربية السعودية، بما في ذلك مديري المخاطر، المراجعين الداخليين، والمحللين الماليين، لضمان تمثيل شامل لوجهات النظر المختلفة حول فاعلية ممارسات إدارة المخاطر في الحد من عمليات الاحتيال المالي وتعزيز استقرار القطاع المالي.

11.1 أدوات الدراسة والأساليب الإحصائية:

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم تطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الإحصاء الوصفي:

- التكرارات والنسب المئوية: لتحليل التوزيع الديموغرافي لأفراد العينة وتقديم تصور عام حول آرائهم بشأن تأثير إدارة المخاطر على تقليل الاحتيال المالي.

- **الوسط الحسابي:** لقياس النزعة المركزية وتقدير متوسط إجابات العينة حول مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على الحد من الاحتيال المالي.
- **الانحراف المعياري:** لقياس مدى تشتت الإجابات حول المتوسط الحسابي، مما يساعد في فهم درجة التباين في وجهات النظر حول مدى فاعلية تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر في تقليل عمليات الاحتيال المالي.

ثانياً: الإحصاء التحليلي:

- **تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):** لاختبار مدى تأثير الأبعاد المختلفة لإدارة المخاطر مجتمعة على تقليل الاحتيال المالي.
- **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression):** لاختبار تأثير كل بعد من أبعاد إدارة المخاطر (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر) بشكل منفرد على مستوى الاحتيال المالي.
- **اختبار التوزيع الطبيعي (Kurtosis Test):** للتحقق من مدى مطابقة توزيع البيانات للتوزيع الطبيعي، مما يضمن صحة استخدام الاختبارات الإحصائية الأخرى وتحليل النتائج بدقة.

12.1 نموذج الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات التالية:
- ❖ **المتغير المستقل:** ممارسات إدارة المخاطر، والتي تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية: تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر.
 - ❖ **المتغير التابع:** مستوى تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية.

13.1 حدود البحث:

- ❖ الحدود الزمنية: تركز الدراسة على البيانات التي يتم جمعها وتحليلها خلال عام 2025.
- ❖ الحدود المكانية: تشمل الدراسة المؤسسات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك البنوك، شركات التمويل، وشركات التأمين.
- ❖ الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة دور ممارسات إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: إدارة المخاطر

1.1.2 التمهيد

تُعد إدارة المخاطر من الركائز الأساسية لضمان استمرارية المؤسسات في بيئة تتسم بالتغيرات المتسارعة، وتعقيد الأسواق، وزيادة احتمالية التعرّض للمخاطر الداخلية والخارجية، وقد أصبحت المؤسسات المالية، بحكم طبيعة عملها وتعاملاتها اليومية المعقدة، أكثر عرضة لمخاطر متعددة، من أبرزها الاحتيال المالي، مما جعل من الضروري تفعيل نُظم متكاملة لإدارة المخاطر تسهم في رصد هذه التهديدات وتحليلها واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.

ويُعزز هذا الدور في ضوء تنامي التحديات الرقمية، وتطوّر أساليب الاحتيال الإلكتروني، ما يجعل من إدارة المخاطر أداة استراتيجية لمواجهة التهديدات وضمان الاستقرار المؤسسي.

2.1.2 مفهوم إدارة المخاطر

تُعد إدارة المخاطر من المفاهيم الإدارية الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في المؤسسات بمختلف أنواعها، لاسيما المؤسسات المالية التي تتعرض بطبيعتها لمجموعة واسعة من المخاطر ذات الطابع المالي والتشغيلي والاستراتيجي.

وتُعرف إدارة المخاطر بأنها "منهجية منظمة لتحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها، ومن ثم تطوير وتطبيق استراتيجيات فعالة للحد من تأثيرها على أهداف المؤسسة". (Sudarmanto, 2020) وهي عملية ديناميكية ومستمرة تهدف إلى دعم اتخاذ القرار من خلال التنبؤ بالمخاطر المحتملة وإدارتها بصورة استباقية.

وقد أشار (Adebayo, Olagunju, & Bankole, 2022) إلى أن إدارة المخاطر لا تقتصر على معالجة التهديدات الظاهرة، بل تمتد لتشمل كافة التغيرات المحتملة التي قد تؤثر على الأداء المؤسسي، سواء كانت داخلية أو خارجية، مباشرة أو غير مباشرة. ومن منظور المؤسسات المالية، فإن إدارة المخاطر ترتبط مباشرة بالممارسات الوقائية ضد الاحتيال المالي، وذلك من خلال تعزيز بيئة رقابية محكمة، واستخدام أدوات تقييم دقيقة، ونظم معلومات متقدمة تساعد على كشف الثغرات قبل استغلالها.

و يوضح (Hermawan & Novita, 2021) أن إدارة المخاطر أصبحت جزءاً أساسياً من مكونات الحوكمة المؤسسية، حيث تشكل ركيزة مهمة في تقوية المساءلة والشفافية، مما يعزز من قدرة المؤسسة على التكيف مع الأزمات غير المتوقعة، بينما يذهب (الطراونة والمطارنة، 2021) إلى التأكيد على دور المحاسبة الجنائية والمراجعة المستمرة كجزء لا يتجزأ من منظومة إدارة المخاطر، خصوصاً في ما يتعلق بكشف ومنع الاحتيال المالي.

وقد تبنت العديد من الأطر العالمية مفاهيم واضحة لإدارة المخاطر، وعلى رأسها إطار COSO الذي ينظر إلى إدارة المخاطر على أنها عملية تكاملية ترتبط بالبيئة التنظيمية. وتدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال تحديد الأحداث المحتملة التي تؤثر على الكيان، وإدارة المخاطر ضمن مستوى مقبول من التحمل (العليمات والشيخ، 2023).

وعليه، يمكن القول إن إدارة المخاطر تمثل فلسفة إدارية تقوم على توقع الأحداث السلبية قبل وقوعها، وتسهم في تحويل بيئة عدم اليقين إلى بيئة أكثر استقراراً عبر الأدوات العلمية والرقابية، مما يُعزز من أداء المؤسسات ويحميها من الخسائر والانحرافات.

3.1.2 أدوات إدارة المخاطر

تُعد أدوات إدارة المخاطر بمثابة العمود الفقري للمنظومة الوقائية داخل المؤسسات المالية، إذ تسهم في توفير إطار عملي لتحديد وتقييم ومعالجة مختلف أنواع المخاطر التي قد تؤثر على الأداء المؤسسي

والاستقرار المالي، وتختلف هذه الأدوات من حيث طبيعتها ووظيفتها ومستوى تعقيدها، إلا أنها جميعاً تهدف إلى التنبؤ بالمخاطر المحتملة، وقياس أثارها، ووضع الاستجابات الملائمة للحد منها.

1. مصفوفة تحليل المخاطر: (Risk Matrix)

تُستخدم هذه الأداة لتقييم المخاطر من خلال دمج احتمال حدوثها مع مستوى تأثيرها، حيث يتم تصنيف المخاطر إلى مستويات (منخفضة، متوسطة، عالية) بناءً على معايير كمية ونوعية، وتُعد هذه المصفوفة أداة بصرية فعالة لدعم اتخاذ القرار، وتوجيه الموارد نحو النقاط الأكثر عرضة للخطر (Sudarmanto, 2020).

2. تحليل السيناريوهات: (Scenario Analysis)

يساعد هذا التحليل على استكشاف النتائج المحتملة لعدد من السيناريوهات البديلة، بما في ذلك أسوأ الاحتمالات، مما يُمكن متخذي القرار من تصور نطاق واسع من التطورات والتجهيز للاستجابات المحتملة كما يوفر أساساً للتخطيط الاستباقي وإدارة الأزمات. (Hermawan & Novita, 2021).

3. أدوات التحليل الإحصائي والتنبؤي:

تشمل هذه الأدوات استخدام برامج تحليل البيانات، مثل برامج الإحصاء والتحليل المالي، إضافة إلى خوارزميات التعلم الآلي (Machine Learning) التي أصبحت تُستخدم بشكل متزايد في كشف الأنماط الاحتمالية المحتملة وتحليل المخاطر التشغيلية والائتمانية. (Rafi et al., 2024).

4. نظم الإنذار المبكر: (Early Warning Systems)

تُستخدم هذه النظم لرصد المؤشرات الأولية التي قد تدل على وقوع خلل أو خطر محتمل، كارتفاع مفاجئ في عمليات السحب النقدي أو تغيير غير معتاد في سلوك العملاء، وتعتمد هذه الأنظمة على قواعد بيانات متكاملة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز دقتها (Artificial Intelligence in Financial Services, 2024).

5. بطاقات الأداء المتوازن:(Balanced Scorecard)

بالرغم من أنها أداة تقليدية في تقييم الأداء، إلا أنها تُستخدم أيضًا كأداة في إدارة المخاطر من خلال تتبع مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالمخاطر، مثل نسب الديون المتعثرة، أو مؤشرات الامتثال الرقابي، مما يسمح برصد التغيرات السلبية والتفاعل معها مبكرًا (بوداود، 2021).

6. نظم إدارة المخاطر المؤسسية:(Enterprise Risk Management – ERM)

تُعد هذه النظم إطارًا متكاملًا لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل، حيث يتم دمج المخاطر في صلب العمليات الإدارية والتشغيلية، ويعتمد هذا النظام على مبدأ التقييم الشامل لجميع أنواع المخاطر المالية، التشغيلية، الاستراتيجية، والامتثال وربطها بالأهداف المؤسسية (العليمات والشيخ، 2023).

7. تحليل:SWOT

يساعد هذا التحليل في تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، إضافة إلى التهديدات والفرص في البيئة الخارجية، مما يوفر أساسًا لتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يتناسب مع السياق العام للمؤسسة (زهر وآخرون، 2024).

وفي ضوء التقدم التكنولوجي، أصبحت المؤسسات تعتمد على أدوات رقمية متقدمة تشمل تحليلات البيانات الضخمة (Big Data Analytics)، وأنظمة التتبع اللحظي للعمليات، وأنظمة الكشف الذكي عن الاحتيال (Fraud Detection Systems)، مما منح إدارة المخاطر بعدًا أكثر دقة وسرعة في الاستجابة. (Putra et al., 2022)

4.1.2 أهمية إدارة المخاطر

تكتسب إدارة المخاطر أهمية متزايدة في البيئة المعاصرة للأعمال، وخصوصًا في القطاع المالي الذي يتسم بالحساسية العالية للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتعرض المستمر لمخاطر داخلية

وخارجية، وقد أصبحت إدارة المخاطر أداة استراتيجية لا غنى عنها لضمان الاستدامة المؤسسية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والامتثال التنظيمي، فضلاً عن دورها المحوري في الوقاية من الاحتيال المالي.

1. الحد من الخسائر المحتملة:

تمكّن إدارة المخاطر المؤسسات من تحديد المخاطر المحتملة قبل وقوعها، مما يُتيح اتخاذ إجراءات وقائية تُقلل من آثارها المالية والتشغيلية، فبدلاً من الاستجابة للأزمات بعد حدوثها، تُساعد إدارة المخاطر على تقليل حجم الخسائر أو تجنبها من الأساس. (Mosoti et al., 2023)

2. تعزيز الاستقرار المالي والتشغيلي:

تلعب إدارة المخاطر دوراً أساسياً في ضمان الاستقرار المؤسسي من خلال بناء أنظمة استجابة فعالة، وخطط طوارئ تُمكن المؤسسة من التعامل مع مختلف الأزمات، مما يُعزز من مرونة المؤسسة وقدرتها على التكيف مع التغيرات غير المتوقعة (الجمل والعيطان، 2023).

3. دعم اتخاذ القرار:

توفر إدارة المخاطر قاعدة معرفية وتحليلية متينة تستند إلى بيانات كمية ونوعية، تُمكن متخذي القرار من تقييم البدائل المتاحة واختيار المسارات التي تنطوي على أقل مستوى من المخاطر وأكبر قدر من الفاعلية. كما تساهم في توجيه الاستثمارات وتحديد أولويات العمل (بوداود، 2021).

4. حماية السمعة المؤسسية:

تُعد السمعة من الأصول غير الملموسة ذات التأثير العميق على الثقة العامة. ويُساهم نظام إدارة المخاطر في حماية سمعة المؤسسة من خلال التصدي للمخاطر التي قد تُسبب فضائح أو أزمات إعلامية أو قضايا قانونية، خصوصاً المرتبطة بالاحتيال أو سوء الإدارة. (Hermawan & Novita, 2021)

5. تعزيز الالتزام بالقوانين والمعايير الرقابية:

تُساعد إدارة المخاطر في تحقيق الامتثال للتشريعات الوطنية والمعايير الدولية، من خلال رصد المخاطر القانونية والتنظيمية والتفاعل معها، ويُعد هذا الأمر حاسمًا في المؤسسات المالية التي تخضع لمتطلبات رقابية صارمة، مثل قواعد بازل وإرشادات مكافحة غسل الأموال. (Novatiani et al., 2022)

6. الوقاية من الاحتيال المالي:

تُعد إدارة المخاطر من أبرز الأدوات المستخدمة لمكافحة الاحتيال المالي، إذ تتيح التعرف على أنماط السلوك الاحتيالي المحتملة، وتصميم استراتيجيات رقابية للحد منها، وقد أظهرت دراسات عديدة أن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر يقلل من احتمالية الوقوع في الاحتيال بنسبة كبيرة (Adebayo et al., 2022) ؛ (Rafi et al., 2024).

7. تحسين الأداء المؤسسي المستدام:

تسهم إدارة المخاطر في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الاستباق والوقاية والتخطيط، مما يعزز من فعالية العمليات التشغيلية ويرفع من جودة الأداء العام، ويُحسن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل (بن مساعد وصابور، 2021).

وبالتالي، فإن إدارة المخاطر لم تعد مجرد وظيفة تقليدية تُمارس داخل دائرة الامتثال أو التدقيق الداخلي، بل أصبحت منظومة استراتيجية تشمل مختلف وحدات المؤسسة، وتُعد معيارًا أساسيًا لقياس كفاءة الإدارة وقدرتها على خلق بيئة مستقرة وآمنة ومستدامة.

5.1.2 أهداف إدارة المخاطر

تسعى إدارة المخاطر في المؤسسات المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية التي تُسهم في تعزيز استقرار المؤسسة، وضمان استمراريته، والحد من التهديدات التي قد تؤثر

على تحقيق أهدافها، وتشكل هذه الأهداف مرجعاً أساسياً في تصميم سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، وتوجيه الموارد البشرية والتقنية نحو حماية أصول المؤسسة وتعزيز كفاءتها.

❖ حماية الأصول والموارد المؤسسية:

أحد الأهداف الأساسية لإدارة المخاطر هو حماية أصول المؤسسة من التلف أو الفقد أو التلاعب، سواء كانت أصولاً مادية (مثل النقد والمعدات) أو معنوية (كالسمعة والبيانات)، وتسهم عمليات الرصد والتحليل والتقييم في تقليل احتمالية فقدان هذه الأصول أو التعرض لاستخدام غير مشروع لها (بوداود، 2021).

❖ التقليل من الخسائر والأضرار:

تهدف إدارة المخاطر إلى خفض التأثير السلبي للأحداث غير المتوقعة، وتقليل حجم الخسائر المحتملة من خلال تطبيق التدابير الوقائية والاستجابة السريعة للأزمات، وتشير الدراسات إلى أن المؤسسات التي تطبق نظاماً قوياً لإدارة المخاطر قادرة على تقليل تكاليف الأخطاء التشغيلية، والاحتيالات، والانقطاعات المالية بنسبة ملموسة. (Putra et al., 2022)

❖ تعزيز فاعلية القرارات الإدارية:

توفر إدارة المخاطر بيئة داعمة لاتخاذ قرارات رشيدة مبنية على بيانات وتحليلات واقعية، فمن خلال تقييم المخاطر المرتبطة بكل قرار، يتمكن متخذو القرار من تحديد المسارات الأكثر أماناً والأقل تكلفة، ما يعزز من كفاءة الأداء الإداري والمالي. (Hermawan & Novita, 2021)

❖ ضمان الامتثال التشريعي والتنظيمي:

من أبرز أهداف إدارة المخاطر الامتثال للقوانين والأنظمة الرقابية الصادرة عن الجهات المعنية، مثل البنوك المركزية وهيئات مكافحة غسل الأموال والاحتتيال، ويسهم ذلك في تجنب العقوبات والغرامات، ويعكس التزام المؤسسة بالممارسات الرشيدة والحوكمة الفعالة. (Novatiani et al., 2022)

❖ دعم الاستقرار المالي والاستراتيجي:

من خلال التنبؤ بالمخاطر المحتملة والاستعداد لها، تُعزز إدارة المخاطر من قدرة المؤسسة على الصمود في وجه التقلبات الاقتصادية أو الكوارث التنظيمية، مما يدعم الاستقرار المالي ويُساهم في استدامة الأداء التشغيلي والاستراتيجي. (Mosoti et al., 2023)

❖ تقوية أنظمة الرقابة الداخلية:

تُساهم إدارة المخاطر في الكشف عن الثغرات داخل الأنظمة والإجراءات المؤسسية، مما يؤدي إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية وتعزيز الرقابة الذاتية على العمليات والموظفين، خصوصًا في الوظائف ذات الحساسية العالية مثل المحاسبة والمشتريات والتحصيل (زهر وآخرون، 2024).

❖ مكافحة الاحتيال المالي والوقاية منه:

من الأهداف المركزية لإدارة المخاطر في القطاع المالي هو كشف ومنع الاحتيال المالي بأنواعه المختلفة. وتعمل نظم إدارة المخاطر على تحليل البيانات التشغيلية، وربطها بمؤشرات الأداء والتحذيرات المبكرة، ما يُساهم في رصد أي نشاط مشبوه أو نمط احتيالي مبكرًا (Adebayo et al., 2022)

❖ دعم التنافسية المؤسسية:

تُعزز المؤسسات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة من تنافسيتها في السوق، نظرًا لقدرتها على تجنب الأزمات، وتقديم خدمات آمنة، وتحقيق مستويات عالية من الشفافية والثقة لدى العملاء والمستثمرين (المعاينة والمخادمة، 2023).

وبذلك، فإن أهداف إدارة المخاطر لا تقتصر على التفاعل مع المخاطر القائمة فقط، بل تشمل بُعدًا استراتيجيًا يُركز على بناء بيئة مؤسسية مرنة وقادرة على النمو، من خلال التنبؤ والوقاية، وتكامل الجهود بين مختلف وحدات العمل لتقليل المخاطر واحتوائها قبل تفاقمها.

6.1.2 أبعاد إدارة المخاطر

تُعد أبعاد إدارة المخاطر بمثابة الركائز العملية التي تتجسد من خلالها وظائف الإدارة الحديثة في مؤسسات الأعمال، وخصوصًا في المؤسسات المالية التي تتطلب أنظمة رصد وتحليل واستجابة فعالة. وفي هذه الدراسة، سيتم التركيز على ثلاثة أبعاد أساسية تمثل تسلسلاً منطقيًا وتكامليًا في عملية إدارة المخاطر، وهي: تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر.

1. تحديد المخاطر

يُعتبر تحديد المخاطر الخطوة التمهيديّة والأكثر أهمية في دورة إدارة المخاطر، إذ تُمثّل الأساس الذي تُبنى عليه باقي العمليات، ويقصد بها عملية الكشف المبكر عن التهديدات المحتملة التي قد تواجه المؤسسة، سواء أكانت تهديدات داخلية تتعلق بالإجراءات التشغيلية أو سلوك العاملين، أو خارجية ناتجة عن تغيرات السوق، أو البيئة التشريعية، أو التطورات التكنولوجية. (Sudarmanto, 2020)

ويؤكد (الحسني والخشالي، 2022) أن تحديد المخاطر الفعال يتطلب وجود مصادر متنوعة للمعلومات تشمل السجلات المالية، تقارير التدقيق، البيانات التشغيلية، ونظم معلومات داخلية وخارجية، ويشمل ذلك تحليل الممارسات الحالية وتحديد نقاط الضعف التي قد تستغل لاحقًا في عمليات الاحتيال أو الإخلال بالامتثال التنظيمي.

و تتجه المؤسسات الحديثة إلى استخدام تحليلات البيانات الكبيرة (Big Data Analytics)، والذكاء الاصطناعي (AI)، وأنظمة التعلم الآلي (Machine Learning) في دعم عملية تحديد المخاطر، وتسهم هذه التقنيات في رصد الأنماط غير الطبيعية، وتحليل السلوكيات الاحتيالية، مما يجعل عملية التحديد أكثر دقة وسرعة. (Rafi et al., 2024)

كما يساهم نظام الإنذار المبكر في تقديم إشعارات فورية حول وجود مؤشرات خطر، مثل التحويلات الكبيرة المفاجئة، أو استخدام أنظمة الدفع بطرق غير معتادة، أو محاولات الدخول غير المصرح بها إلى النظم المحاسبية. (Vanini et al., 2023)

ويشير (Hermawan & Novita, 2021) إلى أن تحديد المخاطر لا ينبغي أن يكون عملية جامدة أو موسمية، بل ينبغي أن يكون مستمرًا ومتجددًا يتكامل مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة، ويُشرك الموظفين في جميع المستويات، مما يخلق ثقافة داخلية للوعي بالمخاطر.

وفي ضوء ذلك، فإن تحديد المخاطر يشكل حجر الأساس في نظام الرقابة المؤسسية، ويُساهم في بناء منظومة استباقية تمنع الأزمات قبل وقوعها، وتحمي المؤسسة من الدخول في مسارات غير محسوبة قد تضر بسمعتها ومكانتها المالية.

2. تقييم المخاطر

تُعد عملية تقييم المخاطر المرحلة التالية بعد تحديدها، وتمثل جوهر التحليل الكمي والنوعي في إدارة المخاطر. ويقصد بتقييم المخاطر: "تحليل طبيعة كل خطر تم تحديده من حيث احتمال وقوعه، وشدة تأثيره على أهداف المؤسسة، ومدى القبول به ضمن مستوى التحمل المؤسسي (Sudarmanto, 2020)". وهي عملية ضرورية لترتيب المخاطر حسب أولويتها، وتخصيص الموارد المناسبة للاستجابة لها.

ويُبين (الجمال والعيطان، 2023) أن تقييم المخاطر يتطلب استخدام أدوات منهجية دقيقة تشمل نماذج الاحتمالية، مصفوفات الخطورة، وتحليل الأثر، حيث يُراعى في كل خطر عاملان رئيسيان:

- احتمالية الحدوث (Probability)
- شدة التأثير (Impact Severity)

ويمكن تمثيل ذلك في مصفوفة تقييم المخاطر (Risk Matrix) التي تُصنف المخاطر إلى: منخفضة، متوسطة، وعالية، بما يسمح بصياغة خطط استجابة مختلفة تبعًا لمستوى الخطورة.

ويُشير (Putra et al., 2022) إلى أن بعض المؤسسات تعتمد كذلك على مؤشرات الإنذار المبكر (Early Warning Indicators) التي يتم استخراجها من النظم المعلوماتية المرتبطة بالحسابات والمعاملات والعمليات المالية، وتُستخدم لقياس التغيرات التي قد تنذر بوجود اختلالات مالية أو عمليات احتيالية.

وفي إطار التحول الرقمي، أظهرت دراسات حديثة (Rafi et al., 2024) : (Shuhidan et al., 2023)

أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في تقييم المخاطر من خلال:

- تصنيف المخاطر بناءً على سلوكيات سابقة،
- التنبؤ بحدوث المخاطر المتكررة،
- وتحليل البيانات التاريخية للتعرف على الأنماط الاحتمالية.

كما أن بعض المؤسسات المالية تعتمد على نظم تقييم داخلي معززة بالتحليل المالي، كمؤشرات السيولة، نسب العجز، مؤشرات الامتثال، وغيرها من المؤشرات الكمية التي يتم إدراجها في أنظمة دعم اتخاذ القرار. (Mosoti et al., 2023)

ويؤكد (الحسني والخشالي، 2022) أن تقييم المخاطر لا ينحصر في القياس الرقمي فحسب، بل يجب أن يشمل التحليل النوعي الذي يأخذ في الاعتبار السياق العام، والثقافة التنظيمية، ومدى قابلية التكرار، وحدود الإشراف والرقابة الداخلية.

وبالتالي، فإن تقييم المخاطر هو عملية تحليلية محورية تساعد المؤسسات على تحويل البيانات والمعلومات إلى قرارات استراتيجية تتعلق بكيفية التعامل مع كل خطر، بطريقة تتناسب مع أثره ومخاطره المحتملة، مما يساهم في ضمان التوزيع الفعال للموارد، وتعزيز القدرة المؤسسية على المواجهة.

3. استراتيجيات الحد من المخاطر

تُعد استراتيجيات الحد من المخاطر المرحلة الأكثر عملية في دورة إدارة المخاطر، حيث يتم فيها تصميم وتنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى تقليل احتمال وقوع المخاطر أو التخفيف من آثارها في حال وقوعها، وتُصاغ هذه الاستراتيجيات بناءً على نتائج التقييم السابقة، وتُراعى فيها طبيعة المؤسسة، ونوع المخاطر، وتكلفة المعالجة، ومستوى قبول الخطر المؤسسي. (Sudarmanto, 2020)

وقد صَنَّف (Hermawan & Novita, 2021) استراتيجيات التعامل مع المخاطر إلى أربع فئات

رئيسية:

1. **الوقاية: (Risk Avoidance)** وتتمثل في تجنّب الأنشطة أو القرارات التي تنطوي على مستوى عالٍ من المخاطر، مثل الامتناع عن الدخول في شركات ذات سجل مالي مشبوه أو استخدام أنظمة غير محصنة تقنيًا.

2. **الحد من الخطر: (Risk Reduction)** تُركز هذه الاستراتيجية على تقليل احتمال حدوث الخطر أو تقليل تأثيره من خلال تعزيز إجراءات الرقابة، وتحديث النظم التشغيلية، وتدريب الموظفين على اكتشاف الثغرات (بوداود، 2021).

3. **نقل الخطر: (Risk Transfer)** ويشمل ذلك تحويل عبء الخطر إلى طرف آخر، مثل شركات التأمين، أو من خلال التعاقدات التي تُحمّل بعض المخاطر لمقدّم الخدمة أو الشركاء. كما تُعد المشتقات المالية أداة فعالة لنقل المخاطر السوقية في البنوك (قنصوة، 2023).

4. **الاحتفاظ بالخطر: (Risk Retention)** ويحدث ذلك عندما تقرر المؤسسة تحمل بعض أنواع المخاطر باعتبارها مقبولة أو منخفضة التكلفة مقارنة بكلفة معالجتها. وغالبًا ما يتم ذلك في المخاطر الروتينية أو المتوقع تكرارها بدرجة منخفضة.

ويُبين (Putra et al., 2022) أن المؤسسات المتقدمة تعتمد على خطط استجابة مهيكلية (Contingency Plans) تُصاغ بناءً على السيناريوهات المختلفة، بحيث يتم تفعيلها تلقائيًا عند تجاوز مؤشرات الخطر حدودًا معينة.

كما أظهرت نتائج أبحاث (Rafi et al., 2024) أهمية تضمين الحلول الرقمية في استراتيجيات الحد من المخاطر، مثل:

- أنظمة التحقق متعددة العوامل (MFA)،
- تحليل المعاملات غير النمطية،
- الإنذارات الذكية القائمة على الذكاء الاصطناعي،

- وتكامل قواعد البيانات في نظام تحليلي مركزي.

من جهة أخرى، تؤكد دراسات عربية (العليمات والشيخ، 2023؛ زين والشاعر، 2023) على أهمية بناء ثقافة تنظيمية واعية بالمخاطر، بحيث يُدرك الموظفون على مختلف مستوياتهم مسؤوليتهم في التقليل من المخاطر اليومية، لا سيما تلك المتعلقة بالاحتيايل المالي والتلاعب بالمعلومات.

ويمكن القول إن فاعلية استراتيجيات الحد من المخاطر تعتمد بدرجة كبيرة على:

- دقة مرحلة التحديد،
- وموضوعية التقييم،
- وتوافر الموارد الفنية والبشرية،
- والتكامل بين وحدات المؤسسة في تطبيق هذه الاستراتيجيات.

المبحث الثاني: تقليل حالات الاحتيال المالي

1.2.2 التمهيد

في ظل التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال، وخصوصًا في القطاع المالي، تصاعدت وتيرة التهديدات المرتبطة بالاحتيال المالي، سواء من داخل المؤسسات أو من خلال أطراف خارجية، ويُعد الاحتيال المالي أحد أخطر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، لما يترتب عليه من خسائر مادية مباشرة، وتداعيات سلبية على السمعة والثقة، إضافة إلى آثار محتملة على الاستقرار الاقتصادي العام.

وتشير التقارير الدولية إلى أن نسبة كبيرة من المؤسسات المالية حول العالم تتعرض لمحاولات احتيال سنوية، يتفاوت نجاحها وفق درجة نضج أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لديها (Mendili, 2023).

ومن هذا المنطلق، فإن تقليل الاحتيال المالي لا يقتصر على الجانب الأمني فحسب، بل يُمثل بُعدًا استراتيجيًا ضمن منظومة الاستدامة والشفافية، ويتطلب تدخلًا متعدد المستويات يشمل الأنظمة التقنية، والإجراءات التنظيمية، والبُعد الثقافي والقيادي داخل المؤسسة.

2.2.2 مفهوم الاحتيال المالي

تعددت تعريفات الاحتيال المالي في الأدبيات الحديثة تبعًا لتنوع السياقات التنظيمية والقانونية والمالية التي يُمارَس فيها، إلا أنها جميعًا تتفق في جوهرها على اعتبار الاحتيال المالي سلوكًا غير قانوني يهدف إلى تحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال الخداع أو التلاعب أو إساءة استخدام السلطة.

فقد عرّف (Sudarmanto, 2020) الاحتيال المالي بأنه "أي فعل متعمد يتضمن تحريفًا جوهريًا في البيانات المالية، أو استغلالًا للأنظمة والإجراءات المحاسبية والرقابية بهدف الحصول على منافع غير مستحقة"، مشيرًا إلى الطبيعة المقصودة والأنشطة غير الأخلاقية المرتبطة به.

أما Rafi et al. (2024) فقد وسَّعوا التعريف ليشمل النطاق التنظيمي، حيث وصفوا الاحتيال المالي بأنه "سلوك مخالف للقواعد الأخلاقية أو القانونية أو التنظيمية يُمارَس لأغراض مالية غير مشروعة، مثل تضليل المستخدمين النهائيين للمعلومات المالية أو التلاعب بأداء المؤسسة"، مؤكدين على البُعد الإعلامي والخداع المعلوماتي الذي يرافق هذا السلوك.

فيما بيّن Hermawan & Novita (2021) أن الاحتيال المالي يُمثل "نتيجة تفاعل معقّد بين عناصر داخلية وخارجية، تُوفر بيئة محفّزة على التلاعب، خاصة عند توافر الضغط والفرصة والتبرير، وهو ما عبّر عنه نموذج خماسي الاحتيال (Fraud Pentagon) ، مؤكدين أن الاحتيال لا يحدث صدفة، بل ضمن ظروف نفسية ومؤسسية تمكّن من ارتكابه.

كما أكّد Vanini et al. (2023) في دراسة حديثة حول أنظمة الدفع الإلكتروني، أن الاحتيال المالي يشمل "أي نشاط غير قانوني يستهدف النظام المالي بقصد التزوير أو اختلاس الأموال، سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، وغالبًا ما يكون مصحوبًا باستخدام التكنولوجيا والاختراقات الرقمية."

وفي السياق العربي، عرّف الطراونة والمطارنة (2021) الاحتيال المالي على أنه "مجموعة من الأفعال المتعمدة التي يُقدم عليها الأفراد بهدف اختلاس الأموال أو تضليل نتائج التقارير المالية، مستغلين الثغرات في نظم الرقابة الداخلية أو ضعف البنية المؤسسية."

ومن وجهة نظر الباحث، فإن الاحتيال المالي يُمثل سلوكًا غير مشروع يُمارَس بوعي وقصد، ويأخذ أشكالًا متعددة داخل المؤسسات المالية، تتراوح بين التزوير في البيانات، وإخفاء المعلومات، واستغلال السلطة الوظيفية، والتواطؤ مع أطراف خارجية. ولا يُمكن النظر إليه باعتباره خللاً فرديًا فقط، بل هو انعكاس لضعف منظومة الرقابة والحوكمة، وهو ما يفرض على المؤسسات تبني أدوات استباقية، ونُظم إنذار مبكر، وثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة، للحد من هذا التهديد وضمان استدامة النزاهة المالية.

3.2.2 أنواع وأساليب الاحتيال المالي في المؤسسات المالية

يُعد تنوع أساليب الاحتيال المالي من أكثر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، نظرًا لتطور أدواته وتحولته من ممارسات تقليدية مباشرة إلى أنماط معقدة مدعومة بالتكنولوجيا والتواطؤ المؤسسي، وتمثل خطورة الاحتيال في قابليته للتكيف مع بيئة المؤسسة والثغرات الإدارية والرقابية فيها، مما يستدعي فهمًا دقيقًا لأنواعه وآلياته كأساس لوضع استراتيجيات الوقاية والحد. (العليمات والشيخ، 2023)

1. الاحتيال الداخلي (Internal Fraud)

يُرتكب هذا النوع من قبل موظفي المؤسسة أنفسهم، ويشمل اختلاس الأموال، التزوير في المستندات المالية، تعديل أو حذف البيانات المحاسبية، إساءة استخدام السلطة الوظيفية، أو التلاعب بأوامر الصرف والتحويل، ويُعد هذا النوع من الاحتيال الأخطر لأنه غالبًا ما يكون مدعومًا بالمعرفة المسبقة بالأنظمة والثغرات الرقابية.

2. الاحتيال الخارجي (External Fraud)

يشمل الأفعال الاحتيالية التي تُرتكب من قبل أطراف خارجية مثل العملاء أو الموردين أو القراصنة الإلكترونيين، ويأخذ صورًا مثل تزوير الشيكات، الاحتيال في بطاقات الائتمان، الدخول غير المشروع إلى الأنظمة الإلكترونية، أو انتحال الهوية.

3. الاحتيال التكنولوجي (Cyber Fraud)

تطور هذا النوع مع انتشار التحول الرقمي والاعتماد على المعاملات الإلكترونية، ويشمل هجمات الاختراق، الهندسة الاجتماعية، استخدام البرامج الخبيثة (Malware)، أو اختراق بيانات البطاقات المصرفية. ويُعد هذا النوع سريع التطور ويحتاج إلى أدوات دفاع إلكتروني متقدمة.

4. احتيال التقارير المالية (Financial Statement Fraud)

يتمثل في التلاعب بالبيانات المالية أو المحاسبية، كالتضخيم المتعمد للإيرادات، إخفاء الديون، أو تعديل الأرباح لتضليل المستثمرين أو الجهات الرقابية، وهو شكل من الاحتيال المؤسسي الذي غالبًا ما يكون مدفوعًا بالرغبة في تحسين الصورة المالية الوهمية للمؤسسة .

5. احتيال الموردين والعقود (Procurement Fraud)

يتعلق بالتواطؤ في ترسية العطاءات أو تضخيم فواتير التوريد أو تقديم عمولات غير قانونية مقابل تمرير عقود معينة. ويحدث هذا النوع نتيجة ضعف الرقابة على المشتريات أو غياب الشفافية في سلاسل التوريد

6. احتيال العملاء (Customer Fraud)

ويتضمن تقديم مستندات أو بيانات مزورة عند التقدم للحصول على خدمات مالية مثل القروض أو بطاقات الائتمان، أو إصدار شيكات دون رصيد، أو إساءة استخدام الحسابات المصرفية.

ويُبين (Putra et al., 2022) أن المؤسسات المالية التي لا تمتلك أدوات تحليلية قوية أو نُظم رقابة متقدمة تكون أكثر عرضة لوقوع أنواع متعددة من الاحتيال في وقتٍ متقارب، مما يصعب من عملية الاكتشاف والمعالجة، ويؤثر سلبيًا على استقرارها المالي وسمعتها المؤسسية.

ومن وجهة نظر الباحث، فإن أنواع الاحتيال المالي في المؤسسات المالية لم تعد نمطية أو قابلة للتصنيف الصارم، بل أصبحت هجينة في أساليبها، وتجمع بين التلاعب البشري والتقني. ولهذا، فإن التعامل معها يتطلب فهمًا ديناميكيًا للبيئة التشغيلية، ونُظم رقابة مرنة، وذكاءً تنظيميًا قادرًا على كشف هذه الأساليب ومنع تطورها.

4.2.2 أسباب تفشّي الاحتيال المالي

يُعد فهم الأسباب التي تؤدي إلى تفشّي الاحتيال المالي خطوة أساسية في تصميم برامج الوقاية والتقليل من مخاطره. فقد أكدت العديد من الدراسات أن الاحتيال لا يحدث في فراغ، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل التنظيمية والنفسية والتقنية والبيئية التي تُمكن الفاعلين من ارتكاب السلوك الاحتيالي دون رادع فعّال.

وقد صَنّف الباحثون هذه الأسباب في ضوء عدة نماذج تحليلية، من أهمها مثلث الاحتيال (Fraud Triangle) الذي صاغه Donald Cressey ، ويشير إلى أن الاحتيال يحدث عند توافر ثلاثة عناصر رئيسية:

1. الضغط (Pressure)

ويُقصد به وجود دافع قوي لارتكاب الاحتيال، مثل الأزمات المالية الشخصية، الضغوط البيئية، أو الرغبة في تحقيق نتائج مالية غير واقعية، وقد أظهرت دراسات مثل (Hermawan & Novita, 2021) أن العاملين تحت ضغط شديد يكونون أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات احتيالية، خاصة إذا غابت الضوابط الرقابية.

2. الفرصة (Opportunity)

وتتعلق بوجود ثغرات في الرقابة الداخلية، أو ضعف نظم المراجعة، أو تواطؤ الموظفين، مما يُمكن المحتال من ارتكاب الجريمة دون خوف من الاكتشاف، ويُشير (Sudarmanto, 2020) إلى أن غياب الفصل بين المهام أو الاعتماد الزائد على موظف واحد في العمليات المالية يُعد من أهم العوامل المُمكنة للغش.

3. التبرير (Rationalization)

يتمثل في قدرة المحتال على إقناع نفسه بأن الفعل الاحتيالي مبرّر أو غير ضار، مثل الاعتقاد بأن "المؤسسة لا تُقدّر جهودي"، أو أن "المال سيُعاد لاحقًا"، وقد لاحظ (Rafi et al., 2024) أن هذا البُعد يتعاظم في المؤسسات ذات الثقافة التنظيمية الضعيفة أو غير العادلة.

وقد طوّرت الأدبيات الحديثة هذا النموذج إلى خماسي الاحتيال (Fraud Pentagon) عبر إضافة

بُعدين إضافيين: (Putra et al., 2022)

- القدرة: (Capability) أي امتلاك المحتال للمهارات والمعرفة التقنية التي تمكّنه من تنفيذ الجريمة دون اكتشاف.

- الغطرسة: (Arrogance) أي اعتقاد الجاني بعدم إمكانية ضبطه أو محاسبته، نتيجة منصبه أو نفوذه داخل المؤسسة.

وبالإضافة إلى هذه النماذج، حدّدت دراسات أخرى أسبابًا تنظيمية مباشرة تؤدي إلى تفشّي الاحتيال، من أبرزها (الطراونة والمطارنة، 2021) :

- ضعف أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية
- عدم تطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية .
- غياب المساءلة وعدم تفعيل العقوبات الرادعة.
- سوء استخدام التكنولوجيا وضعف البنية التحتية السيبرانية.
- الثغرات في التشريعات والرقابة الخارجية التي تُتيح للمحتالين استغلال الفجوات القانونية أو تأخير المحاسبة.

ومن وجهة نظر الباحث، فإن تفشّي الاحتيال المالي لا يُعد انعكاسًا لانحرافات فردية فقط، بل هو في جوهره مؤشر على هشاشة البيئة الرقابية وضعف الثقافة المؤسسية. فكلما توفرت بيئة غير رادعة، وسادت الثقة العمياء، وضعفت الرقابة المستقلة، زادت فرص الاحتيال وتكراره. ولهذا فإن العلاج لا يكمن فقط في كشف الأفعال بعد وقوعها، بل في فهم منطقتها البنيوي وتفكيك أسبابها الجذرية داخل بيئة المؤسسة.

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة

مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال التعرف على منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وحساب الصدق والثبات لأداة الدراسة

1.3 منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة حيث يتيح المنهج الوصفي التحليلي وصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة وفهمها بشكل دقيق، ثم يعمل على حل المشكلات والتساؤلات التي تندرج تحت مجال البحث العلمي، ويهتم هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من مصادر مختلفة ويقوم بتحليلها وتفسيرها بطريقة دقيقة ومنهجية. ثم يقوم بتطبيق أدوات التحليل المناسبة للبيانات المجمعة من خلال الأساليب الإحصائية المختلفة بهدف إعطاء تفسير ونتائج مناسبة حول تلك الظاهرة.

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، سواء في البنوك التجارية أو شركات التأمين أو شركات التمويل والاستثمار، ممن يشغلون وظائف إدارية، إشرافية أو فنية ذات علاقة مباشرة بإدارة المخاطر أو الأنشطة المالية والرقابية، ويشمل ذلك: مديري المخاطر، مسؤولي التدقيق الداخلي، محلي الامتثال، مديري الشؤون المالية، خبراء الأمن السيبراني، ومشرفي مكافحة الاحتيال. وقد تم اختيار هذا المجتمع نظرًا لصلته المباشرة بمتغيري الدراسة، خاصة في بيئة مالية تعتمد على أنظمة رقابة فعالة لضمان النزاهة التشغيلية والشفافية.

وقد تم استخدام أسلوب العينة القصدية (Purposive Sampling) لاختيار الأفراد الذين يمتلكون خبرة عملية أو إشرافية مباشرة تتعلق بإدارة المخاطر أو العمليات المالية الحساسة. وتم إعداد وتوزيع عدد (250) استبانة على الموظفين المستهدفين داخل المؤسسات المالية، سواء ورقياً من خلال التنسيق مع الإدارات المعنية، أو إلكترونياً عبر البريد الرسمي والنماذج الرقمية.

وقد تم استرداد (212) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة بلغت (84.8%)، وهي نسبة عالية تُشير إلى درجة تفاعل إيجابية من المشاركين، وتُعد كافية من الناحية الإحصائية لتحقيق مستوى مقبول من دقة النتائج وموثوقيتها.

وتُعتبر هذه العينة ممثلة بشكل ملائم لمجتمع الدراسة، إذ تنوعت خصائص المشاركين من حيث الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، وطبيعة المهام، مما أضفى على النتائج قوة تفسيرية وتعميماً داخلياً معتبراً، وأسهم في تعزيز فهم العلاقة بين إدارة المخاطر وتقليل حالات الاحتيال المالي في بيئة العمل المالي بالمملكة.

3.3 مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في جمع البيانات والمعلومات:

- المصادر الثانوية: قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والأدبيات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة وأيضاً البحث والمطالعة من خلال الإنترنت وذلك ليتم دعم الدراسة بالمفاهيم والأسس ذات العلاقة بموضوعها.
- المصادر الأولية: قام الباحث بإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات مباشرة من أفراد العينة.

4.3 أداة الدراسة

اعتمد الباحث على أداة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وذلك نظراً لفعاليتها في الوصول إلى عدد كبير من المشاركين، وقدرتها على قياس آرائهم واتجاهاتهم نحو متغيرات

الدراسة بدقة. وقد تم تصميم الاستبانة بما يتناسب مع طبيعة الدراسة ومتغيراتها، بالاستفادة من الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بمجالي إدارة المخاطر والاحتيايل المالي، مثل (Adebayo et al., 2022؛ قنصوة، 2023؛ Rafi et al., 2024).

تكوّن الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

- القسم الأول: خصص لجمع البيانات الديموغرافية الخاصة بأفراد العينة، وذلك لتحديد السمات العامة للمشاركين وتحليل تأثيرها المحتمل على متغيرات الدراسة. وتضمّن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بـ: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدرجة الوظيفية، عدد سنوات الخبرة)
- القسم الثاني: تناول محور إدارة المخاطر باعتباره المتغير المستقل في الدراسة، وقد تم تفصيله إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، هي:

1. تحديد المخاطر

2. تقييم المخاطر

3. استراتيجيات الحد من المخاطر

واشتمل هذا المحور على (45)فقرة موزعة على هذه الأبعاد الثلاثة، وتم صياغتها بأسلوب علمي واضح يضمن استيعاب المشاركين لمضمونها، ويُعبّر عن الواقع العملي في المؤسسات المالية.

- القسم الثالث: تضمّن فقرات لقياس فعالية تقليل حالات الاحتيايل المالي باعتباره المتغير التابع، وقد اشتمل على (15)فقرة صُممت لتقيس درجة تطبيق الممارسات والأساليب التي تسهم في الحد من الاحتيايل المالي داخل بيئة المؤسسات المالية.

وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق جدا (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق جدا (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

وقد قامت الدراسة بتقسيم اتجاه موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات محاور الدراسة إلى مستويات من خلال تطبيق ما يلي:

- مدي المقياس = أعلى رقم في المقياس (5) – أقل رقم في المقياس (1) = 4
- مدي المستوي = مدي المقياس / عدد المستويات (5) = 0.80

جدول (1) طريقة تصحيح مقياس ليكرت

التدريج	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
قيمة المتوسط الحسابي	5-4.20	- 3.4 4.19	- 2.60 3.39	- 1.80 2.59	1.79 – 1
مستوى درجة التأثير	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا

5.3 صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي من خلال التعرف على الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه العبارة وجاءت النتائج كما يلي:

❖ المحور الأول: إدارة المخاطر

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
تحديد المخاطر			
1	يملك فريق إدارة المخاطر في المؤسسة المؤهلات المهنية المناسبة لتحديد المخاطر.	0.718**	0.000

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
2	تتوفر لدى العاملين في إدارة المخاطر خبرات عملية كافية لرصد مصادر التهديدات.	0.779**	0.000
3	تُوفر المؤسسة برامج تدريبية منتظمة لتعزيز قدرات العاملين في تحديد المخاطر.	0.835**	0.000
4	يتمتع موظفو إدارة المخاطر بالكفاءة العلمية والمهارات الفنية اللازمة لتنفيذ مهامهم.	0.895**	0.000
5	لدى فريق إدارة المخاطر معرفة كافية بالمخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات المالية.	0.859**	0.000
6	يلتزم موظفو إدارة المخاطر بالحيادية عند ممارسة مهام تحديد المخاطر.	0.647**	0.000
7	تُنقذ أنشطة تحديد المخاطر دون تدخل من جهات داخلية أو خارجية.	0.871**	0.000
8	لا يؤثر الإفصاح عن نتائج تحديد المخاطر على استقلالية الوحدة المختصة.	0.806**	0.000
9	يتم اختيار موظفي تحديد المخاطر دون تدخل من إدارات أخرى.	0.868**	0.000
10	يحرص موظفو إدارة المخاطر على الالتزام بالعناية المهنية في تحديد المخاطر.	0.834**	0.000
11	يلتزم العاملون في إدارة المخاطر بالسلوك الأخلاقي عند أداء مهامهم.	0.841**	0.000
12	يستخدم فريق إدارة المخاطر أدوات تحليل حديثة لتحديد مصادر التهديد المحتملة.	0.793**	0.000

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
13	يُقدّم موظفو إدارة المخاطر استشارات مهنية دقيقة حول المخاطر المتوقعة.	0.911**	0.000
14	يُبدي العاملون في تحديد المخاطر اهتمامًا بالكشف عن الأخطاء أو الممارسات غير السليمة.	0.842**	0.000
15	تُطبّق وحدة إدارة المخاطر معايير الجودة عند تنفيذ عمليات تحديد المخاطر.	0.874**	0.000
تقييم المخاطر			
16	يطلب موظفو إدارة المخاطر المستندات والوثائق الضرورية أثناء تنفيذ مهام التقييم.	0.642**	0.000
17	يوضح فريق إدارة المخاطر الهدف من طلب الوثائق والمعلومات خلال عملية التقييم.	0.743**	0.000
18	يجري موظفو إدارة المخاطر تحليلًا مناسبًا للمعلومات التي يتم الحصول عليها.	0.924**	0.000
19	يلتزم العاملون في إدارة المخاطر بتوثيق المعلومات المتعلقة بعملية التقييم.	0.810**	0.000
20	تعتمد المؤسسة نظامًا واضحًا لحفظ وتداول سجلات إدارة المخاطر.	0.887**	0.000
21	يضع فريق إدارة المخاطر خطة محددة لكل مهمة تتضمن النطاق والهدف والتكلفة والمدة الزمنية.	0.875**	0.000
22	يتم تحديد مسؤوليات المتابعة ضمن دليل إدارة المخاطر المعتمد في المؤسسة.	0.852**	0.000

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
23	يتحقق فريق إدارة المخاطر من الإجراءات التي تم اتخاذها بعد انتهاء مهام الرقابة.	0.856**	0.000
24	يتابع موظفو إدارة المخاطر تنفيذ الإجراءات التصحيحية بناءً على نتائج التقييم.	0.856**	0.000
25	يراجع فريق إدارة المخاطر الأنظمة واللوائح الداخلية للتحقق من كفايتها.	0.844**	0.000
26	يتحقق موظفو إدارة المخاطر من التزام المؤسسة بتطبيق اللوائح المعمول بها.	0.897**	0.000
27	يتم التأكد من ملاءمة وكفاءة الأنظمة المستخدمة في تنفيذ عمليات التقييم.	0.899**	0.000
28	يأخذ موظفو إدارة المخاطر احتمالية وقوع الأخطاء بعين الاعتبار عند تحديد أهداف المهام.	0.862**	0.000
29	يسعى فريق إدارة المخاطر إلى فهم شامل لنظام إدارة المخاطر قبل تقييمه.	0.903**	0.000
30	يقوم موظفو إدارة المخاطر بتحليل التقارير المالية مثل القوائم الختامية والإيضاحات لدعم قراراتهم.	0.909**	0.000
استراتيجيات الحد من المخاطر			
31	يُعدّ تقرير إدارة المخاطر بطريقة تضمن وضوح ودقة عرض النتائج أمام الإدارة المعنية.	0.902**	0.000
32	يتضمن تقرير إدارة المخاطر توصيات عملية قابلة للتنفيذ بهدف تقليل المخاطر.	0.765**	0.000

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
33	يشمل تقرير المخاطر أهداف المهمة الرقابية بشكل واضح.	0.880**	0.000
34	يوضح التقرير الصادر عن إدارة المخاطر نطاق المهمة التي تم تنفيذها.	0.839**	0.000
35	يحتوي تقرير إدارة المخاطر على تقييم للمخاطر المرتبطة بالنشاط أو المجال محل الرقابة.	0.905**	0.000
36	تلتزم وحدة إدارة المخاطر بتطبيق معايير مهنية معتمدة عند إعداد تقاريرها النهائية.	0.851**	0.000
37	يوضح تقرير المهمة أسلوب العمل الذي تم اتباعه خلال تنفيذ عملية التقييم أو الرقابة.	0.905**	0.000
38	تتضمن تقارير إدارة المخاطر مقترحات بالإجراءات التصحيحية المناسبة.	0.866**	0.000
39	تحتوي تقارير إدارة المخاطر على خطوات محددة لمتابعة تنفيذ التوصيات.	0.835**	0.000
40	تلتزم وحدة إدارة المخاطر بتحقيق الشفافية والمصادقية عند إعداد التقارير الرقابية.	0.889**	0.000
41	تُعد تقارير إدارة المخاطر مصدراً موثقاً لدعم دقة وجودة البيانات المالية.	0.723**	0.000
42	تتسم المعلومات الواردة في تقارير المخاطر بالشمولية والفاعلية والمهنية.	0.759**	0.000
43	تُسهم تقارير إدارة المخاطر في التنبؤ المبكر بالانحرافات المحتملة.	0.912**	0.000

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
44	يُمثل رأي وحدة إدارة المخاطر أحد المراجع الأساسية لاتخاذ القرارات داخل المؤسسة.	0.822**	0.000
45	تُسهم جودة تقارير إدارة المخاطر في تقليل فرص الفساد والانحرافات التنظيمية.	0.748**	0.000

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

أظهرت نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (إدارة المخاطر) أن جميع معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كانت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) ، حيث تراوحت قيم معاملات ارتباط بيرسون بين (0.642) و(0.925)، وهي قيم تشير إلى درجة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية عالية، مما يعكس اتساقًا داخليًا جيدًا بين الفقرات وارتباطها بمضامين الأبعاد الثلاثة (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، واستراتيجيات الحد من المخاطر).

وتدل هذه النتائج على أن الفقرات تقيس بدقة المفاهيم التي صُممت من أجلها، كما أنها تتمتع بصدق بنائي مناسب، مما يتيح اعتمادها في التحليل الإحصائي اللاحق، واستخدامها كأداة موثوقة لقياس البُعد النظري لمفهوم إدارة المخاطر في سياق الدراسة الحالية.

❖ المحور الثاني: تقليل حالات الاحتيال المالي

جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
1	تُسهم إجراءات تقليل الاحتيال المالي في تعزيز توافق المؤسسة مع رسالتها وأهدافها الاستراتيجية.	0.865**	0.000

م	العبرة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
2	تساعد جهود تقليل الاحتيال المالي المؤسسة على تصميم أنظمتها التشغيلية بما يحقق قيمة مضافة للمتعاملين.	0.855**	0.000
3	تُوفر سياسات الحد من الاحتيال المالي للمؤسسة وسائل تساعد على اتخاذ قرارات إدارية أفضل.	0.866**	0.000
4	تُسهم تقنيات الكشف عن الاحتيال المالي في تحسين ملائمة وسلامة النظام المالي المستخدم.	0.858**	0.000
5	تُساعد إجراءات مكافحة الاحتيال المالي المؤسسة على اقتراح حلول لعلاج جوانب القصور في نظامها المالي.	0.865**	0.000
6	تُعزز أنظمة تقليل الاحتيال المالي التزام المؤسسة بالتعليمات واللوائح والإجراءات المالية.	0.775**	0.000
7	تُسهم آليات الحد من الاحتيال في تحسين قدرة المؤسسة على تقييم كفاءة الأنظمة واللوائح المعتمدة.	0.890**	0.000
8	تُساعد مكافحة الاحتيال المالي على تقويم الخطة التنظيمية للمؤسسة ومدى توافقها مع الأهداف.	0.918**	0.000
9	تُعزز سياسات تقليل الاحتيال قدرة المؤسسة على مراجعة العقود والاتفاقيات ومدى الالتزام بها.	0.855**	0.000
10	تُسهم مكافحة الاحتيال المالي في رفع قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية.	0.749**	0.000
11	تُساعد نظم مكافحة الاحتيال على تحسين فحص مستندات المصروفات والإيرادات بدقة أكبر.	0.904**	0.000

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
12	تُسهم إجراءات مكافحة الاحتيال في ضمان التقيد بمعايير المراجعة عند تدقيق الصناديق والسجلات.	0.925**	0.000
13	تُساعد جهود تقليل الاحتيال المؤسسة على الالتزام بمعايير المراجعة في الجرد والتقييم.	0.901**	0.000
14	تُحسن آليات مكافحة الاحتيال قدرة المؤسسة على مراجعة الحسابات الختامية والتقارير المالية.	0.901**	0.000
15	تُسهم مكافحة الاحتيال المالي في تعزيز التزام المؤسسة بالأخلاقيات المهنية عند اتخاذ القرارات.	0.853**	0.000

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

أظهرت نتائج تحليل الصديق البنائي لفقرات المحور الثاني (تقليل حالات الاحتيال المالي) أن جميع الفقرات حققت معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور، وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط من (0.749) إلى (0.925)، وهي تشير إلى درجة ارتباط قوية ومستقرة.

وتعكس هذه النتائج مستوى عاليًا من الاتساق الداخلي بين الفقرات، كما تُظهر أن فقرات المحور تقيس بشكل دقيق البُعد المفاهيمي المتعلق بفعالية تقليل الاحتيال المالي في المؤسسات المالية، كما تؤكد على أن كل عبارة تسهم بفعالية في بناء المحور ككل، مما يعزز من صدق الأداة وملاءمتها للتحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لعبارات محاور الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4) معامل الثبات لمحاو استمارة الاستبيان

المحاور	معامل الفا كرونباخ	عدد العبارات
إدارة المخاطر	0.988	45
تقليل حالات الاحتيال المالي	0.976	15
إجمالي استمارة الاستبيان	0.990	60

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha وهي أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوى ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

7.3 الأساليب الإحصائية:

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة ضمن الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبالتحديد الأساليب الإحصائية التالية:

- التوزيع التكراري والنسب المئوية لتحديد خصائص عينة الدراسة.
- الوسط الحسابي لحساب متوسط استجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة.
- الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة لقياس مستوى متغيرات الدراسة
- اختبار ألفا كرونباخ للتحقق من درجة ثبات أداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوى الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

الفصل الرابع: تحليل النتائج

مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل استمارة الاستبيان والتعرف على خصائص عينة الدراسة وتحليل محاور الدراسة واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات للدراسة.

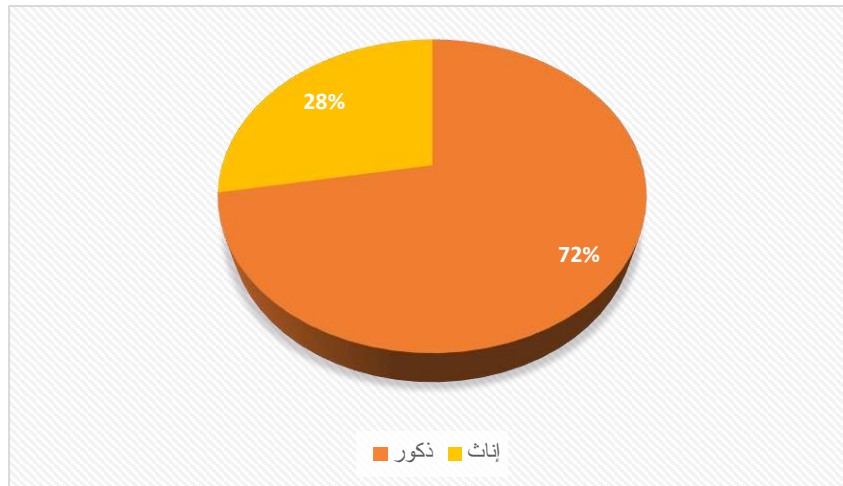
1.4 خصائص عينة الدراسة

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس:

جدول (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار (n)	النسبة المئوية (%)
ذكور	153	72.2%
إناث	59	27.8%
الإجمالي	212	100%

شكل (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

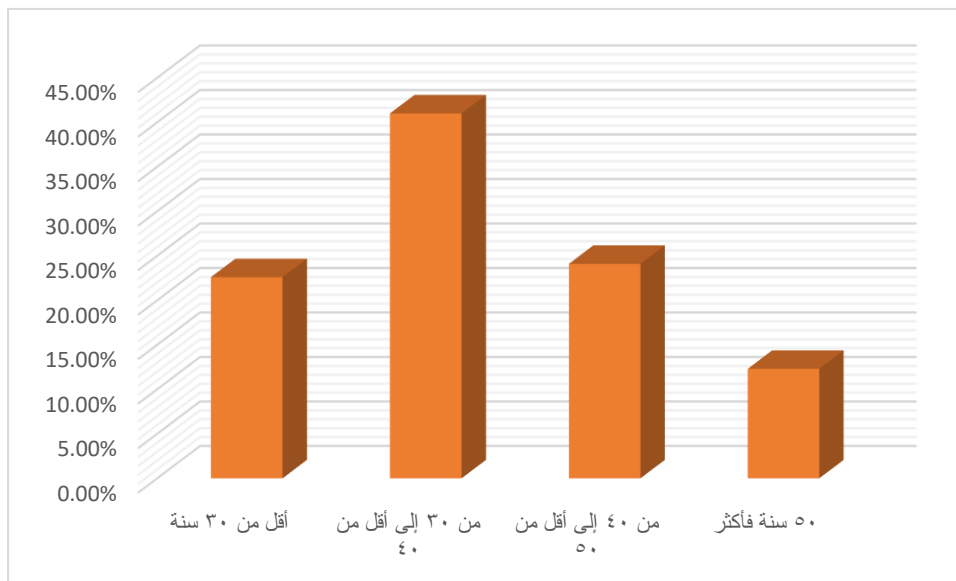


يوضح جدول (5) أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم (153) مشاركًا بنسبة بلغت (72.2%)، في حين بلغ عدد الإناث (59) مشاركة بنسبة (27.8%) من إجمالي العينة، ويُعكس هذا التوزيع الطبيعة الهيكلية للمؤسسات المالية في المملكة، والتي يغلب عليها الطابع الذكوري خاصة في الوظائف المرتبطة بإدارة المخاطر والرقابة المالية، إلا أن وجود نسبة جيدة من الإناث يُشير أيضًا إلى توجه تصاعدي في مشاركة الكفاءات النسائية في المجالات الفنية والإدارية المتخصصة، مما يُضفي تنوعًا إيجابيًا في بيئة العمل.

جدول (6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	(n) التكرار	(%) النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	48	22.6%
من 30 إلى أقل من 40	87	41.0%
من 40 إلى أقل من 50	51	24.1%
سنة فأكثر 50	26	12.3%
الإجمالي	212	100%

شكل (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

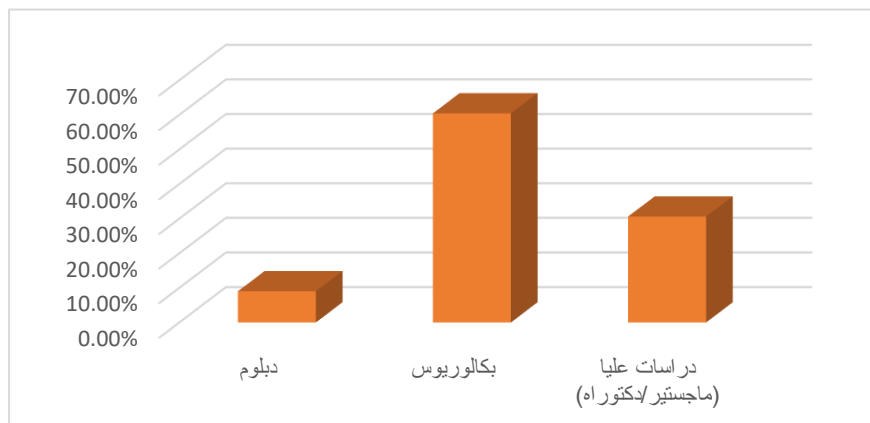


يتضح من جدول أن الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة كانت الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة، حيث شكّلت (41.0%) من المشاركين، تليها الفئة من 40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة (24.1%)، ثم الفئة الأقل من 30 سنة بنسبة (22.6%)، وأخيراً الفئة 50 سنة فأكثر بنسبة (12.3%). ويُشير هذا التوزيع إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى المرحلة العمرية النشطة والمنتجة مهنيًا، وهي الفئة التي تجمع بين الخبرة الميدانية والقدرة على التفاعل مع متطلبات التطوير والحوكمة الحديثة في المؤسسات، ما يُعزز من مصداقية استجاباتهم ويضفي نضجًا معرفيًا على نتائج الدراسة.

جدول (7): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار (n)	النسبة المئوية (%)
دبلوم	19	9.0%
بكالوريوس	128	60.4%
دراسات عليا (ماجستير/دكتوراه)	65	30.6%
الإجمالي	212	100%

شكل (3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

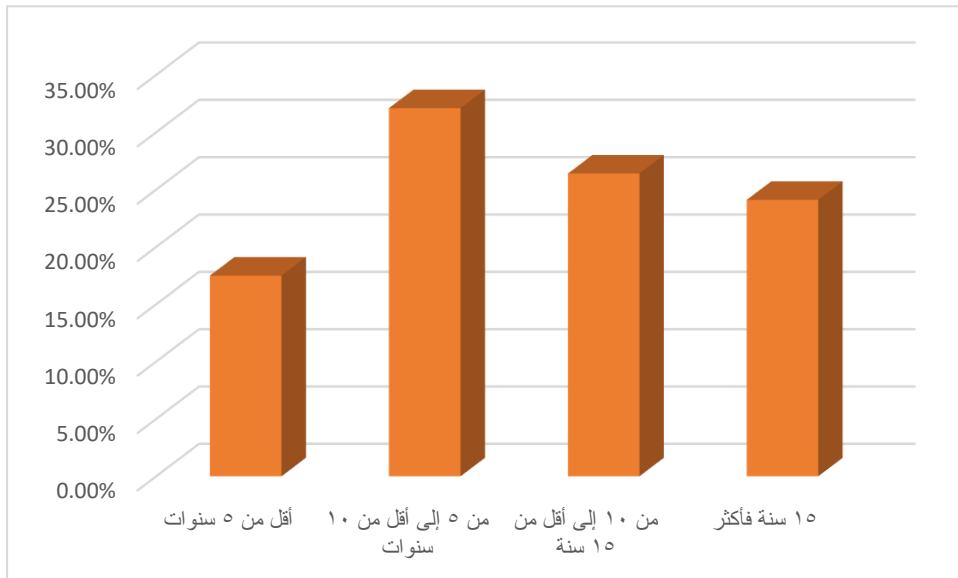


يُبيّن جدول أن غالبية المشاركين يحملون مؤهل البكالوريوس بنسبة (60.4%)، تليهم فئة الدراسات العليا (ماجستير/دكتوراه) بنسبة (30.6%)، ثم حملة الدبلوم بنسبة (9.0%) فقط. وتُعبّر هذه النتائج عن الطابع الأكاديمي العالي للمجتمع الوظيفي الذي تنتمي إليه العينة، خاصة أن موضوع الدراسة يتطلب فهماً عميقاً لمفاهيم الإدارة المالية وإدارة المخاطر.

جدول (8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار (n)	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	37	17.5%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	68	32.1%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	56	26.4%
15 سنة فأكثر	51	24.1%
الإجمالي	212	100%

شكل (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

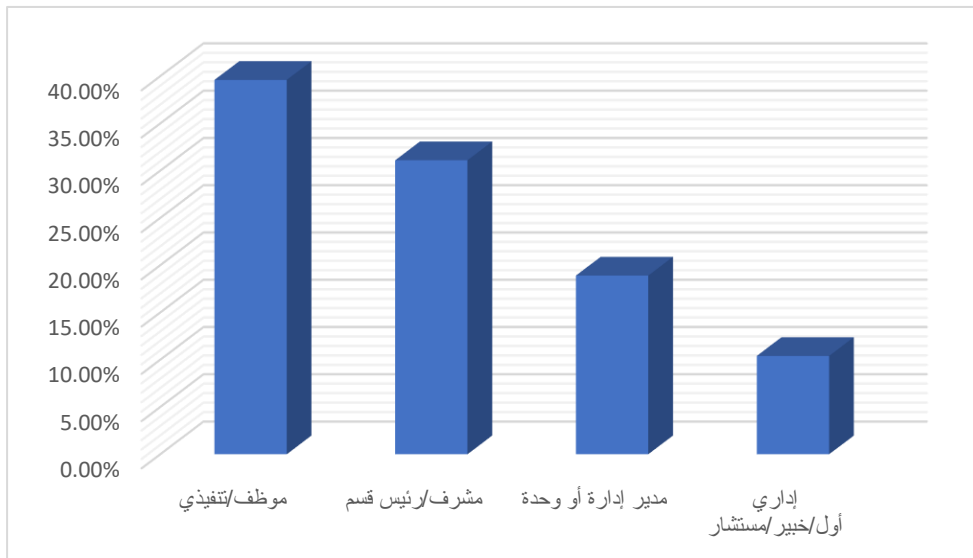


يوضح جدول (4) أن أعلى نسبة من أفراد العينة كانت في فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات خبرة بنسبة (32.1%)، تليها فئة من 10 إلى أقل من 15 سنة بنسبة (26.4%)، ثم فئة 15 سنة فأكثر بنسبة (24.1%)، وأخيراً فئة أقل من 5 سنوات بنسبة (17.5%). ويُشير هذا التوزيع إلى أن غالبية العينة تمتلك خبرات مهنية متوسطة إلى مرتفعة، وهي فئة متمرسه بما يكفي لتقديم آراء دقيقة حول الممارسات الفعلية لإدارة المخاطر وفعالية آليات مكافحة الاحتيال المالي.

جدول (9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية

الدرجة الوظيفية	التكرار (n)	النسبة المئوية (%)
موظف/تنفيذي	84	39.6%
مشرف/رئيس قسم	66	31.1%
مدير إدارة أو وحدة	40	18.9%
إداري أول/خبير/مستشار	22	10.4%
الإجمالي	212	100%

شكل (5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدرجة الوظيفية



أظهر جدول (5) أن فئة الموظفين التنفيذيين مثلت النسبة الأكبر من المشاركين بنسبة (39.6%)، تليها فئة مشرفي الأقسام بنسبة (31.1%)، ثم مديري الإدارات بنسبة (18.9%)، وأخيراً فئة الخبراء أو المستشارين بنسبة (10.4%). ويعكس هذا التنوع في المستويات الوظيفية شمولية العينة للهرم الإداري داخل المؤسسات المالية.

2.4 تحليل استمارة الاستبيان

لتحليل استمارة الاستبيان تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارة كل

محور وللمحور ككل وجاءت النتائج كما يلي:

■ المحور الأول: إدارة المخاطر

1- تحديد المخاطر

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تحديد

المخاطر

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يمتلك فريق إدارة المخاطر في المؤسسة المؤهلات المهنية المناسبة لتحديد المخاطر.	3.800	0.946	11	مرتفع
تتوفر لدى العاملين في إدارة المخاطر خبرات عملية كافية لرصد مصادر التهديدات.	3.782	0.892	12	مرتفع
تُوفر المؤسسة برامج تدريبية منتظمة لتعزيز قدرات العاملين في تحديد المخاطر.	3.873	0.858	7	مرتفع
يتمتع موظفو إدارة المخاطر بالكفاءة العلمية والمهارات الفنية اللازمة لتنفيذ مهامهم.	3.818	0.880	9	مرتفع
لدى فريق إدارة المخاطر معرفة كافية بالمخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات المالية.	3.927	0.832	3	مرتفع
يلتزم موظفو إدارة المخاطر بالحيادية عند ممارسة مهام تحديد المخاطر.	3.891	0.932	6	مرتفع
تُنقَد أنشطة تحديد المخاطر دون تدخل من جهات داخلية أو خارجية.	3.818	1.015	10	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
لا يؤثر الإفصاح عن نتائج تحديد المخاطر على استقلالية الوحدة المختصة.	3.673	0.978	15	مرتفع
يتم اختيار موظفي تحديد المخاطر دون تدخل من إدارات أخرى.	3.691	1.064	14	مرتفع
يحرص موظفو إدارة المخاطر على الالتزام بالعناية المهنية في تحديد المخاطر.	3.836	0.953	8	مرتفع
يلتزم العاملون في إدارة المخاطر بالسلوك الأخلاقي عند أداء مهامهم.	3.927	0.854	4	مرتفع
يستخدم فريق إدارة المخاطر أدوات تحليل حديثة لتحديد مصادر التهديد المحتملة.	3.745	0.923	13	مرتفع
يُقدّم موظفو إدارة المخاطر استشارات مهنية دقيقة حول المخاطر المتوقعة.	3.891	0.828	5	مرتفع
يُبدي العاملون في تحديد المخاطر اهتمامًا بالكشف عن الأخطاء أو الممارسات غير السليمة.	4.000	0.813	1	مرتفع
تُطبّق وحدة إدارة المخاطر معايير الجودة عند تنفيذ عمليات تحديد المخاطر.	3.964	0.898	2	مرتفع
المتوسط	3.842	0.911		مرتفع

أوضحت نتائج جدول الخاص بتحليل بُعد تحديد المخاطر أن تقديرات أفراد العينة جاءت ضمن مستوى مرتفعٍ من الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.842) بانحراف معياري قدره (0.911)، مما يعكس وجود إدراك إيجابي لدى العاملين في المؤسسات المالية تجاه فاعلية ممارسات تحديد المخاطر.

وقد أظهرت النتائج تفاوتًا نسبيًا في مستويات الموافقة على الفقرات، حيث جاءت العبارة: "يُبدي العاملون في تحديد المخاطر اهتمامًا بالكشف عن الأخطاء أو الممارسات غير السليمة" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.000)، مما يدل على تركيز عالٍ من قبل الأفراد على الجانب الاستباقي الرقابي، كما جاءت في المرتبة الثانية العبارة المتعلقة بتطبيق معايير الجودة في تحديد المخاطر، وهو مؤشر على وجود التزام تنظيمي بالمهنية. بالمقابل، كانت أقل العبارات حصولًا على متوسط الموافقة هي تلك المرتبطة باستقلالية الوحدة وعدم تدخل الإدارات الأخرى، ما قد يُشير إلى تحديات مؤسسية محتملة في الحوكمة أو النفوذ الإداري، رغم أن المتوسط بقي في المستوى المرتفع.

2- تقييم المخاطر

جدول (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تقييم

المخاطر

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يطلب موظفو إدارة المخاطر المستندات والوثائق الضرورية أثناء تنفيذ مهام التقييم.	4.200	0.727	1	مرتفع جدا
يوضح فريق إدارة المخاطر الهدف من طلب الوثائق والمعلومات خلال عملية التقييم.	4.018	0.729	4	مرتفع
يجري موظفو إدارة المخاطر تحليلًا مناسبًا للمعلومات التي يتم الحصول عليها.	3.982	0.754	5	مرتفع
يلتزم العاملون في إدارة المخاطر بتوثيق المعلومات المتعلقة بعملية التقييم.	4.073	0.763	3	مرتفع
تعتمد المؤسسة نظامًا واضحًا لحفظ وتداول سجلات إدارة المخاطر.	4.091	0.724	2	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يضع فريق إدارة المخاطر خطة محددة لكل مهمة تتضمن النطاق والهدف والتكلفة والمدة الزمنية.	3.836	0.852	13	مرتفع
يتم تحديد مسؤوليات المتابعة ضمن دليل إدارة المخاطر المعتمد في المؤسسة.	3.855	0.799	12	مرتفع
يتحقق فريق إدارة المخاطر من الإجراءات التي تم اتخاذها بعد انتهاء مهام الرقابة.	3.945	0.727	6	مرتفع
يتابع موظفو إدارة المخاطر تنفيذ الإجراءات التصحيحية بناءً على نتائج التقييم.	3.909	0.724	7	مرتفع
يراجع فريق إدارة المخاطر الأنظمة واللوائح الداخلية للتحقق من كفايتها.	3.909	0.884	9	مرتفع
يتحقق موظفو إدارة المخاطر من التزام المؤسسة بتطبيق اللوائح المعمول بها.	3.909	0.863	8	مرتفع
يتم التأكد من ملائمة وكفاءة الأنظمة المستخدمة في تنفيذ عمليات التقييم.	3.818	0.900	14	مرتفع
يأخذ موظفو إدارة المخاطر احتمالية وقوع الأخطاء بعين الاعتبار عند تحديد أهداف المهام.	3.818	0.921	15	مرتفع
يسعى فريق إدارة المخاطر إلى فهم شامل لنظام إدارة المخاطر قبل تقييمه.	3.909	0.904	10	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يقوم موظفو إدارة المخاطر بتحليل التقارير المالية مثل القوائم الختامية والإيضاحات لدعم قراراتهم.	3.873	0.858	11	مرتفع
المتوسط	3.943	0.809		مرتفع

أظهرت نتائج جدول الخاص بـتقييم المخاطر أن أفراد عينة الدراسة أبدوا مستوى مرتفعاً من الموافقة على جميع العبارات، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.943) بانحراف معياري (0.809)، وهو ما يدل على وجود درجة عالية من التفاعل والاتفاق حول فعالية أنشطة تقييم المخاطر داخل المؤسسات المالية، وقد جاءت أعلى استجابات العينة للعبارة التي تنص على أن "موظفي إدارة المخاطر يطلبون المستندات والوثائق الضرورية أثناء تنفيذ مهام التقييم" بمتوسط بلغ (4.200)، مما يُبرز الاهتمام بجمع الأدلة المادية كجزء من إجراءات التحقق والتحليل.

3- الحد من المخاطر

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات

استراتيجيات الحد من المخاطر

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يُعدّ تقرير إدارة المخاطر بطريقة تضمن وضوح ودقة عرض النتائج أمام الإدارة المعنية.	3.873	0.814	8	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
يتضمن تقرير إدارة المخاطر توصيات عملية قابلة للتنفيذ بهدف تقليل المخاطر.	3.945	0.727	2	مرتفع
يشمل تقرير المخاطر أهداف المهمة الرقابية بشكل واضح.	3.909	0.773	4	مرتفع
يوضح التقرير الصادر عن إدارة المخاطر نطاق المهمة التي تم تنفيذها.	3.836	0.873	12	مرتفع
يحتوي تقرير إدارة المخاطر على تقييم للمخاطر المرتبطة بالنشاط أو المجال محل الرقابة.	3.873	0.836	9	مرتفع
تلتزم وحدة إدارة المخاطر بتطبيق معايير مهنية معتمدة عند إعداد تقاريرها النهائية.	3.927	0.763	3	مرتفع
يوضح تقرير المهمة أسلوب العمل الذي تم اتباعه خلال تنفيذ عملية التقييم أو الرقابة.	3.836	0.761	10	مرتفع
تتضمن تقارير إدارة المخاطر مقترحات بالإجراءات التصحيحية المناسبة.	3.836	0.852	11	مرتفع
تحتوي تقارير إدارة المخاطر على خطوات محددة لمتابعة تنفيذ التوصيات.	3.891	0.782	5	مرتفع
تلتزم وحدة إدارة المخاطر بتحقيق الشفافية والمصداقية عند إعداد التقارير الرقابية.	3.836	0.914	13	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تُعد تقارير إدارة المخاطر مصدرًا موثوقًا لدعم دقة وجودة البيانات المالية.	3.891	0.850	6	مرتفع
تتسم المعلومات الواردة في تقارير المخاطر بالشمولية والفاعلية والمهنية.	3.873	0.791	7	مرتفع
تُساهم تقارير إدارة المخاطر في التنبؤ المبكر بالانحرافات المحتملة.	3.800	0.822	14	مرتفع
يُمثل رأي وحدة إدارة المخاطر أحد المراجع الأساسية لاتخاذ القرارات داخل المؤسسة.	3.727	0.845	15	مرتفع
تُساهم جودة تقارير إدارة المخاطر في تقليل فرص الفساد والانحرافات التنظيمية.	4.073	0.854	1	مرتفع
المتوسط	3.875	0.817		مرتفع

أوضحت نتائج جدول أن استجابات أفراد العينة حول بُعد استراتيجيات الحد من المخاطر جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.875) بانحراف معياري (0.817)، وهو ما يدل على فاعلية مقبولة وإيجابية في تبني المؤسسات المالية لاستراتيجيات منظمة للحد من المخاطر، وقد سجلت العبارة: "تُساهم جودة تقارير إدارة المخاطر في تقليل فرص الفساد والانحرافات التنظيمية" أعلى متوسط بين الفقرات بواقع (4.073)، ما يعكس إدراكًا واضحًا لأهمية جودة المخرجات الرقابية في تعزيز الشفافية والحوكمة. كما حازت العبارات المتعلقة بالتوصيات العملية، والالتزام بالمعايير المهنية، وتقييم المخاطر، على مراتب متقدمة، مما يُشير إلى أن تقارير إدارة المخاطر تُعد أدوات استراتيجية تتجاوز التوثيق إلى التوجيه والتصحيح المؤسسي. في المقابل، جاءت بعض العبارات في مراتب أدنى مثل: "رأي وحدة إدارة المخاطر يُمثل مرجعًا أساسيًا لاتخاذ القرارات، و"التقارير تساهم في التنبؤ المبكر بالانحرافات"، وهو ما قد يعكس وجود فجوة في التكامل بين مخرجات التقارير ودعم القرار التنفيذي أو البُعد التنبؤي في بعض

المؤسسات. وبصورة عامة، تعكس النتائج التزامًا جيدًا باستراتيجيات الحد من المخاطر، مع وجود مجال لتعزيز الدور التحليلي والتأثيري لتقارير المخاطر في المستقبل.

■ المحور الثاني: تقليل حالات الاحتيال المالي

جدول (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات تقليل

حالات الاحتيال المالي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تُسهّم إجراءات تقليل الاحتيال المالي في تعزيز توافق المؤسسة مع رسالتها وأهدافها الاستراتيجية.	4.091	0.841	5	مرتفع
تساعد جهود تقليل الاحتيال المالي المؤسسة على تصميم أنظمتها التشغيلية بما يحقق قيمة مضافة للمتعاملين.	4.036	0.834	9	مرتفع
تُوفّر سياسات الحد من الاحتيال المالي للمؤسسة وسائل تساعد على اتخاذ قرارات إدارية أفضل.	3.891	0.871	15	مرتفع
تُسهّم تقنيات الكشف عن الاحتيال المالي في تحسين ملاءمة وسلامة النظام المالي المستخدم.	4.018	0.778	10	مرتفع
تُساعد إجراءات مكافحة الاحتيال المالي المؤسسة على اقتراح حلول لعلاج جوانب القصور في نظامها المالي.	4.000	0.790	11	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
تُعزز أنظمة تقليل الاحتيال المالي التزام المؤسسة بالتعليمات واللوائح والإجراءات المالية.	4.055	0.647	8	مرتفع
تُسهم آليات الحد من الاحتيال في تحسين قدرة المؤسسة على تقييم كفاءة الأنظمة واللوائح المعتمدة.	4.073	0.786	7	مرتفع
تُساعد مكافحة الاحتيال المالي على تقويم الخطة التنظيمية للمؤسسة ومدى توافقها مع الأهداف.	3.982	0.778	12	مرتفع
تُعزز سياسات تقليل الاحتيال قدرة المؤسسة على مراجعة العقود والاتفاقيات ومدى الالتزام بها.	3.964	0.856	14	مرتفع
تُسهم مكافحة الاحتيال المالي في رفع قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية.	4.073	0.713	9	مرتفع
تُساعد نظم مكافحة الاحتيال على تحسين فحص مستندات المصروفات والإيرادات بدقة أكبر.	4.127	0.692	1	مرتفع
تُسهم إجراءات مكافحة الاحتيال في ضمان التقيد بمعايير المراجعة عند تدقيق الصناديق والسجلات.	4.091	0.796	4	مرتفع

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
تُساعد جهود تقليل الاحتيال المؤسسة على الالتزام بمعايير المراجعة في الجرد والتقييم.	3.982	0.801	13	مرتفع
تُحسن آليات مكافحة الاحتيال قدرة المؤسسة على مراجعة الحسابات الختامية والتقارير المالية.	4.127	0.836	2	مرتفع
تُساهم مكافحة الاحتيال المالي في تعزيز التزام المؤسسة بالأخلاقيات المهنية عند اتخاذ القرارات.	4.109	0.850	3	مرتفع
المتوسط	4.041	0.791		مرتفع

تشير نتائج جدول إلى أن استجابات أفراد العينة حول بُعد تقليل حالات الاحتيال المالي جاءت عند مستوى مرتفع، بمتوسط حسابي عام بلغ (4.041) وانحراف معياري (0.791)، مما يدل على إدراك عالي لدى العاملين بأهمية الإجراءات الوقائية والرقابية في الحد من الاحتيال المالي داخل المؤسسات، وقد تصدرت الفقرتان المتعلقةتان بـ"تحسين فحص مستندات المصروفات والإيرادات بدقة" و"مراجعة الحسابات الختامية والتقارير المالية" الترتيب بمتوسط بلغ (4.127) لكلٍ منهما، بما يعكس تركيزاً ملحوظاً على الجوانب المحاسبية والفنية المرتبطة بالكشف المبكر عن الأنشطة غير السليمة، كما أظهرت الفقرة المتعلقة بـ"تعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية عند اتخاذ القرارات" ترتيباً متقدماً، مما يُبرز البُعد القيمي والسلوكي في مكافحة الاحتيال. وفي المقابل، سجلت العبارة الخاصة بـ"توفير وسائل مساعدة على اتخاذ قرارات إدارية أفضل" أدنى متوسط (3.891) رغم بقاءها ضمن المستوى المرتفع، مما قد يعكس تفاوتاً في استثمار البيانات الناتجة عن مكافحة الاحتيال في دعم القرار الإداري الاستراتيجي.

3.4 اختبار فروض الدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسية والفروض الفرعية تم استخدام معادلة الانحدار البسيط وجاءت

النتائج كما يلي:

▪ الفرض الرئيسي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.005$) لإدارة المخاطر

بأبعادها: (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، استراتيجيات الحد من المخاطر) على تقليل حالات

الاحتيال المالي

جدول (14) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لفعالية اجراءات إدارة المخاطر على فاعلية تقليل

حالات الاحتيال المالي

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.794		6300.		6270.		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	7272.974	1	7272.974	184.170	0.000	
	4264.989	108	39.491			
	11537.964	109				
المجموع Total						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
تقليل حالات الاحتيال المالي	الثابت Constant	14.474	3.453		4.192	.000
	إدارة المخاطر	.264	.019	.794	13.571	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط الواردة في جدول إلى وجود علاقة قوية ودالة إحصائية بين إدارة المخاطر وتقليل حالات الاحتيال المالي. حيث بلغ معامل الارتباط (R) قيمة مرتفعة قدرها 0.794، مما يعكس قوة الارتباط الإيجابي بين المتغيرين، كما يُظهر معامل التحديد ($R^2 = 0.630$) أن نحو 63% من التباين في فعالية تقليل حالات الاحتيال المالي يمكن تفسيره من خلال فعالية إدارة المخاطر، وهو ما يدل على التأثير الكبير والمباشر لهذا المتغير المستقل.

وفي ضوء نتائج تحليل التباين (ANOVA)، بلغت قيمة F نحو 184.170 وكانت ذات دلالة إحصائية عالية جداً ($\text{Sig} = 0.000$)، وهو ما يؤكد أن النموذج الإحصائي المستخدم يُعد ملائماً للتنبؤ بفعالية تقليل الاحتيال المالي استناداً إلى مستوى إدارة المخاطر.

كما يتضح من قسم المعاملات (Coefficients) أن قيمة المعامل غير المعياري (B) لإدارة المخاطر بلغت 0.264، وهي موجبة ودالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.001، ما يدل على أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق إدارة المخاطر، زادت فاعلية تقليل حالات الاحتيال المالي.

وبناءً عليه، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر دال إحصائياً لإدارة المخاطر بأبعادها على تقليل الاحتيال المالي في المؤسسات المالية السعودية.

■ الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنويه (0.005) لتحديد المخاطر

على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية

جدول (15) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد المخاطر على فاعلية تقليل حالات الاحتيال

المالي عند مستوى 0.05

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ^{-2 Adjusted}		
0.728		0.530		0.525		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	6113.244	1	6113.244	121.708	0.000	
	5424.720	108	50.229			
	11537.964	109				
الباقى Residual						
المجموع Total						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
تقليل حالات الاحتيال المالي	الثابت Constant	22.281	3.540		6.294	.000
	تحديد المخاطر	.665	.060	.728	11.032	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

تشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة في جدول إلى وجود أثر دال إحصائيًا لتحديد المخاطر على

تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، حيث أظهر معامل الارتباط

$R = 0.728$ وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين مستوى تحديد المخاطر وفعالية الحد من الاحتيال

المالي، كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.530$ ، مما يعني أن نحو 53% من التغير في قدرة المؤسسات على تقليل الاحتيال المالي يمكن تفسيره من خلال مستوى تطبيق عمليات تحديد المخاطر.

وقد أكد اختبار تحليل التباين (ANOVA) على دلالة النموذج الإحصائي، حيث بلغت قيمة $F = 121.708$ وكانت ذات دلالة معنوية عالية ($Sig = 0.000$)، ما يعكس ملاءمة النموذج لتفسير العلاقة بين المتغيرين.

أما على مستوى معامل الانحدار، فقد أظهرت النتائج أن قيمة $B = 0.665$ ، وهي موجبة ودالة إحصائية ($t = 11.032, Sig = 0.000$)، مما يعني أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى تحديد المخاطر تؤدي إلى تحسن في تقليل الاحتيال المالي بمقدار 0.665 وحدة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وعليه، فإن هذه النتائج تدحض الفرضية الصفرية وتؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن تحديد المخاطر له أثر معنوي مباشر ومهم في الحد من ممارسات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية السعودية.

■ الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنويه (0.005) لتقييم المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية

جدول (16) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقييم المخاطر على فاعلية تقليل حالات الاحتيال

المالي

ملخص النموذج Model Summary					
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted	
0.767		0.589		0.585	
تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F
الانحدار Regression	6793.069	1	6793.069	154.619	0.000
الباقى Residual	4744.895	108	43.934		

المجموع Total		11537.964	109			
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
تقليل حالات الاحتيال المالي	الثابت Constant	15.516	3.682		4.214	.000
	تقييم المخاطر	.763	.061	.767	12.435	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

تعكس نتائج التحليل الإحصائي الواردة في جدول وجود أثر دال إحصائيًا لتقييم المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، حيث بلغ معامل الارتباط (R) $0.767 =$ ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين مستوى تقييم المخاطر وفعالية إجراءات مكافحة الاحتيال المالي، كما أظهر معامل التحديد ($R^2 = 0.589$) أن نحو 58.9% من التباين في مستوى تقليل الاحتيال يمكن تفسيره من خلال درجة تطبيق عمليات تقييم المخاطر.

ويُعزّز هذا الارتباط نتائج تحليل التباين (ANOVA)، حيث كانت قيمة F مرتفعة جدًا وبلغت (154.619) مع دلالة إحصائية عالية جدًا ($\text{Sig} = 0.000$)، مما يؤكد أن النموذج التفسيري يُعد مناسبًا وأن العلاقة بين تقييم المخاطر وتقليل الاحتيال المالي ليست عشوائية.

كما كشفت نتائج معامل الانحدار أن معامل $B = 0.763$ ، وهو موجب ودال إحصائيًا ($T = 12.435$ ، $\text{Sig} = 0.000$)، ما يعني أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في تقييم المخاطر تؤدي إلى تحسّن في تقليل حالات الاحتيال المالي بمقدار 0.763 وحدة، عند ثبات باقي العوامل.

بناءً على ما سبق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى أن لتقييم المخاطر أثرًا جوهريًا وإيجابيًا على الحد من الاحتيال المالي، ويعزز هذا أهمية دور الرقابة والتحليل المستمر في دعم الحوكمة والنزاهة داخل المؤسسات المالية.

- الفرض الفرعي الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنويه (0.005) لاستراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية

جدول (17) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لاستراتيجيات الحد من المخاطر على فعالية تقليل حالات الاحتيال المالي

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.767		0.589		0.585		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	7756.645	1	7756.645	221.541	0.000	
	3781.319	108	35.012			
	11537.964	109				
المجموع Total						
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
تقليل حالات الاحتيال المالي	الثابت Constant	13.004	3.248		4.003	.000
	استراتيجيات الحد من المخاطر	.819	.055	.820	14.884	.000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

تُظهر نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في جدول وجود أثر دال إحصائيًا لاستراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، حيث بلغ

معامل الارتباط $R = 0.767$ ، وهو يشير إلى علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين فعالية استراتيجيات الحد من المخاطر ومستوى تقليل ممارسات الاحتيال المالي.

أما معامل التحديد ($R^2 = 0.589$) ، فيوضح أن ما نسبته 58.9% من التباين في تقليل حالات الاحتيال المالي يمكن تفسيره عبر تطبيق استراتيجيات الحد من المخاطر، وهي نسبة مرتفعة تدل على قوة تأثير هذا البُعد من أبعاد إدارة المخاطر، وتحليل نتائج اختبار التباين (ANOVA) ، نجد أن قيمة F بلغت 221.541، وكانت دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($Sig = 0.000$)، مما يؤكد صحة النموذج وقدرته التفسيرية العالية.

أما فيما يتعلق بنتائج معامل الانحدار، فقد بلغت قيمة $B = 0.819$ ، وهي موجبة ودالة إحصائيًا ($T = 14.884$)، ($Sig = 0.000$)، مما يعني أن كل وحدة زيادة في تطبيق استراتيجيات الحد من المخاطر تُسهم في تحسين القدرة على تقليل الاحتيال المالي بمقدار 0.819 وحدة، مع ثبات باقي المتغيرات.

وبناءً على ما سبق، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ومهم لاستراتيجيات الحد من المخاطر في تقليل حالات الاحتيال المالي.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات

مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة والتي تم الحصول عليها عن طريق أداة الاستبيان المتمثلة في استمارة الاستبيان الالكتروني واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة وكذلك يتناول الفصل مجموعة من التوصيات التي توصي بها الدراسة ومجموعة من المقترحات لدراسات وابحاث يمكن اجراؤها في المستقبل

1.5 نتائج الدراسة

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تحديد المخاطر يُعد مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.842) بانحراف معياري (0.911)، ويُشير ذلك إلى أن المؤسسات المالية تطبق آليات واضحة لتحديد مصادر المخاطر المالية المحتملة، سواء على صعيد العمليات أو الأنظمة أو الموارد البشرية، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه قوافزة (2022) الذي أكد على أهمية دور التدقيق الداخلي في تعزيز قدرة المؤسسات على تحديد مواطن الخطر المالي بشكل استباقي.
- ✓ أوضحت الدراسة أن بعد تقييم المخاطر حصل على أعلى متوسط حسابي (3.943) بانحراف معياري (0.809)، مما يدل على وجود عمليات تحليل ومراجعة ممنهجة في المؤسسات المالية السعودية لتقييم شدة وتأثير المخاطر المحتملة، وهذه النتيجة تتفق مع ما ورد في دراسة Sudarmanto (2020) التي ركزت على أهمية التقييم المبكر للمخاطر كوسيلة للكشف المسبق عن حالات الاحتيال.
- ✓ أشارت النتائج إلى أن المؤسسات تستخدم استراتيجيات فعالة للحد من المخاطر، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.875) بانحراف معياري (0.817)، وهو ما يُبرز وجود سياسات واضحة في صياغة التقارير، متابعة التوصيات، وتحديد الإجراءات التصحيحية، وتُسند هذه النتيجة ما توصلت إليه Shuhidan et al (2023) الذين بيّنوا أن تصميم تقارير رقابية دقيقة وواضحة يحدّ من فرص التلاعب والفساد.

✓ بلغ المتوسط الحسابي لمستوى تقليل حالات الاحتيال المالي (4.041) بانحراف معياري (0.791)، ما يُشير إلى إدراك مرتفع لدى المؤسسات المالية لأهمية نظم الضبط والرقابة وتطبيق السياسات التي تقلل من فرص الاحتيال، وتتوافق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة Adebayo et al (2022) التي أوضحت أن تعزيز ثقافة الرقابة وإجراءات إدارة المخاطر يُقلل من مستويات الاحتيال.

✓ أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة طردية قوية ودالة إحصائيًا بين فعالية إجراءات إدارة المخاطر وتقليل حالات الاحتيال المالي في المؤسسات المالية، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.794$) عند مستوى دلالة (0.05)، وهو ما يؤكد على قوة العلاقة. كما أظهرت نتائج النموذج الإحصائي أن كل زيادة بنسبة 1% في فعالية إدارة المخاطر تقابلها زيادة بنسبة 0.963% في فاعلية تقليل حالات الاحتيال المالي. هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، وتنسجم مع نتائج دراسات مثل Adebayo et al (2022) و Shuhidan et al (2023) التي أوضحت أهمية التكامل في تطبيق أبعاد إدارة المخاطر لضمان سلامة الأنظمة المالية.

✓ أشارت نتائج الانحدار إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتحديد المخاطر على تقليل حالات الاحتيال المالي، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.728$)، وهو ما يعكس علاقة طردية قوية عند مستوى دلالة (0.05). وقد تبين أن كل زيادة بمقدار 1% في فاعلية تحديد المخاطر تؤدي إلى تحسن بنسبة 0.665% في تقليل حالات الاحتيال المالي، هذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى، وتتسق مع ما أكدته دراسة قواقزة (2022) حول دور تحديد المخاطر كمدخل استباقي لمنع وقوع ممارسات غير قانونية داخل المنظمات.

✓ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وتقليل حالات الاحتيال المالي، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.767$)، وقد تم إثبات أن كل تحسن بنسبة 1% في تقييم المخاطر يؤدي إلى انخفاض محتمل في مستوى الاحتيال المالي بمعدل 0.763%. ويُعزز ذلك صحة الفرضية الثانية، ويتوافق مع نتائج دراسات مثل Sudarmanto (2020) التي أثبتت أن التقييم المستمر للمخاطر يُعد أداة فعالة في كشف الثغرات التنظيمية التي قد تُستغل في تنفيذ عمليات الاحتيال.

✓ أكدت النتائج أن هناك أثرًا دالًا إحصائيًا قويًا لاستراتيجيات الحد من المخاطر على تقليل الاحتيال المالي، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.767$)، وبيّنت نتائج الانحدار أن كل زيادة بنسبة 1% في فعالية هذه الاستراتيجيات تؤدي إلى تحسن بنسبة 0.819% في تقليل حالات الاحتيال المالي. هذه النتائج تدعم صحة الفرضية الفرعية الثالثة، كما تتفق مع ما ورد في Vanini et al (2023) و Putra et al (2022) من أن وجود سياسات واضحة للتقارير والمتابعة والتدقيق يسهم بفاعلية في خفض مستويات الفساد المالي والانحرافات داخل المنظمات.

2.5 التوصيات

- توصي الدراسة بتعزيز تبني مفهوم إدارة المخاطر كوظيفة استراتيجية من خلال تضمينها في الخطط العامة للمؤسسات المالية، وربطها مباشرة بالإدارة العليا، لضمان استقلالية وحدات المخاطر وقدرتها على التأثير في صنع القرار.
- ضرورة تطوير مهارات العاملين في إدارات المخاطر وذلك عبر التدريب المستمر على أساليب التحليل الحديثة، وتزويدهم بالأدوات التكنولوجية المتقدمة، لتمكينهم من أداء مهامهم في تحديد وتقييم المخاطر بشكل أكثر دقة وفاعلية.
- إنشاء نظام رقابي تكاملي للكشف المبكر عن مظاهر الاحتيال من خلال استخدام أنظمة إلكترونية ذكية تعتمد على قواعد بيانات مركزية ومؤشرات إنذار مبكر تساعد في تتبع الأنشطة المشبوهة.
- تحسين جودة تقارير إدارة المخاطر وجعلها قابلة للتنفيذ بتضمينها توصيات واضحة، ومتابعة تنفيذها ضمن خطة زمنية محددة، وضمان تقديمها بانتظام إلى الجهات الإشرافية داخل المؤسسة.
- تشجيع المؤسسات المالية على تقييم فعالية استراتيجيات الحد من المخاطر بصفة دورية وقياس أثرها في تقليل فرص الاحتيال، مما يضمن التحديث المستمر للإجراءات الوقائية وفقًا لمتغيرات بيئة العمل.
- تفعيل برامج الحوكمة المؤسسية المرتبطة بإدارة المخاطر عبر وضع سياسات واضحة للإفصاح، ومساءلة المسؤولين عن الرقابة، وتحديد حدود الصلاحيات المالية والإدارية بدقة.

- ضرورة الربط الفعّال بين أنشطة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتدقيق لخلق شبكة رقابية متكاملة تقلل من فرص الاختراق والاحتتيال داخل المؤسسة.
- العمل على رفع وعي الموظفين بمخاطر الاحتتيال وآليات الإبلاغ الآمن من خلال نشر ثقافة النزاهة المالية داخل بيئة العمل، وتوفير قنوات سرية وأمنة للإبلاغ عن التجاوزات دون خوف من الانتقام.
- الاستفادة من المعايير الدولية مثل ISO 31000 في بناء سياسات إدارة المخاطر مع مراعاة التكيف القانوني والتنظيمي مع بيئة العمل في المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of risk management and its three dimensions (risk identification, risk assessment, and risk mitigation strategies) on reducing financial fraud in financial institutions in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted the descriptive analytical approach and utilized a questionnaire as its primary data collection tool, which was distributed to a purposive sample of employees working in financial and audit departments within financial institutions. A total of 250 questionnaires were distributed, of which 212 valid responses were retrieved for statistical analysis, yielding a response rate of 84.8%.

The results revealed that the level of risk management implementation in financial institutions was high from the participants' perspective, with "risk assessment" ranking first, followed by "risk mitigation strategies," and finally "risk identification." The findings also indicated a statistically significant positive impact of overall risk management on reducing financial fraud. Furthermore, each of the three risk management dimensions showed a significant effect on the effectiveness of fraud reduction. Based on these findings, the study recommended enhancing risk management units within financial institutions, updating risk assessment tools, and adopting early fraud detection technologies.

Keywords: Risk Management, Risk Identification, Risk Assessment, Risk Mitigation Strategies, Financial Fraud, Financial Institutions, Saudi Arabia.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- بني مصطفى، عبيدة محمد حسين، و العفيف، جمال حسن عيسى. (2022). أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المؤسسية: دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش، جرش.
- الجمل، أسيل كمال ربيعي، و العيطان، غيث ناصر محمد. (2023). أثر إدارة المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق.
- الحسني، عبدالله بن حمود بن محمد، و الخشالي، شاهر جار الله محمود. (2022). أثر التفكير الاستراتيجي في إدارة المخاطر: الدور المعدل للدعم المنظمي في شركات المقاولات العمانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- الرواشدة، ينال عاطف سلام، و الشورة، عبدالله أحمد سليمان. (2022). أثر إدارة المخاطر في مرونة سلسلة التوريد: الدور المعدل للتمكين في شركة البوتاس العربية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- زين، ياسمين إلياس عطا، و الشاعر، سوسن عبدالله حمد الله. (2023). أثر التجديد الاستراتيجي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- زهر، إكرامي جمال السيد، عبدالنعيم، عمرو عبدالحميد حامد، و بالفقيرة، فاطمة علي امحمد. (2024). أثر التحول الرقمي على إدارة المخاطر المصرفية: دراسة حالة. المجلة العلمية للبحوث التجارية، س11، ع1، 1 - 35.
- سليم، محمد مصطفى زكي، و عوض، محمد محمود عبدالعليم. (2022). أثر الهندسة المالية على إدارة المخاطر في القطاع المصرفي المصري. مجلة البحوث الإدارية، مج40، ع1، 1 - 28.

- الطراونة، هديل صقر يوسف، و المطارنة، علاء جبر قاسم. (2021). أثر المحاسبة الجنائية في الحد من الاحتيال المالي: الدور الوسيط لتنظيم المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدقي ديوان المحاسبة الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان
- العليمات، عبير عبدالله سليمان، و الشيخ، عماد يوسف أحمد أحمد. (2023). أثر إدارة المخاطر المؤسسية وفقاً لإطار "COSO" في الأداء المالي: الدور المعدل لجودة التدقيق الخارجي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- قواقزة، يوسف محمد حسين. (2022). أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر. المجلة العربية للنشر العلمي، ع50، 1395 - 1406.
- المعاينة، أسيل يحيى، و المخادمة، أحمد عبدالرحمن كريم. (2023). أثر إدارة المخاطر التشغيلية في دعم الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة
- مهاوة، آمال، صالحى، نجية، و خالدى، فراح. (2021). أثر استخدام الهندسة المالية على إدارة المخاطر البنكية: دراسة عينة من الوكالات البنكية جزائرية. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج6، ع2، 279 - 292.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adebayo, A. O., Olagunju, A., & Bankole, O. (2022). Fraud risk management and fraud reduction. Malaysian Management Journal, 26. <https://doi.org/10.32890/mmj2022.26.6>
- Artificial Intelligence and Machine Learning in Financial Services: Risk Management and Fraud Detection. (2024). Deleted Journal, 20(6s), 1418–1424. <https://doi.org/10.52783/jes.2929>

- Hermawan, A., & Novita, N. (2021). The Effect of Governance, Risk Management, and Compliance on Efforts to Minimize Potential Fraud Based on the Fraud Pentagon Concept. 6(1), 82–95. <https://doi.org/10.21532/APFJOURNAL.V6I1.196>
- Mendili, E. S. (2023). End-to-End Real-time Architecture for Fraud Detection in Online Digital Transactions. International Journal of Advanced Computer Science and Applications, 14(6). <https://doi.org/10.14569/ijacsa.2023.0140680>
- Mosoti, J., Wafula, J., & Nyangau, A. (2023). Fraud risk management and financial performance of microfinance institutions in Kenya. International Journal of Research In Business and Social Science, 12(10), 257–262. <https://doi.org/10.20525/ijrbs.v12i10.3073>
- Novatiani, R., Afiah, N. N., & Sumantri, R. (2022). Risk Management and other Factors Preventing Fraudulent Financial Reporting by State-Owned Enterprises in Indonesia. Asian Economic and Financial Review, 12(8), 686–711. <https://doi.org/10.55493/5002.v12i8.4587>
- Putra, I. M. P. D., Sulistiyo, U., Diah, E., Rahayu, S., & Hidayat, S. (2022). The influence of internal audit, risk management, whistleblowing system and big data analytics on the financial crime behavior prevention. Cogent Economics & Finance, 10(1). <https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2148363>
- Rafi, S. M. S., Arafat, Md. E., Islam, Md. R., Jalil, M., Jony, M. A. M., & Hossen, F. (2024). Machine Learning in Financial Fraud Detection: New Models for Predictive Analysis and Mitigating Business Risks. Deleted Journal, 2(6). <https://doi.org/10.62127/aijmr.2024.v02i06.1116>
- Ramadhani, A. N., & Kholis, A. (2023). The influence of risk management, her quality and workload on the ability to detect fraud in local government inspectorates in north

- sumatra. *International Journal of Economic, Business, Accounting, Agriculture Management and Sharia Administration*, 3(5), 1631–1638.
<https://doi.org/10.54443/ijevas.v3i5.1155>
- Shuhidan, S. M., Nadzri, F. A. A., Rafidi, M., & Said, J. (2023). Diagnostic Risk Management System (DRMS): An Assessment of Financial Risk. *Journal of Technology Management and Business*, 10(1). <https://doi.org/10.30880/jtmb.2023.10.01.007>
 - Sudarmanto, E. (2020). Manajemen Risiko: Deteksi Dini Upaya Pencegahan Fraud. 9(2), 107–121. <https://doi.org/10.32502/JIMN.V9I2.2506>
 - Sudarmanto, E. (2020). Manajemen Risiko: Deteksi Dini Upaya Pencegahan Fraud. 9(2), 107–121. <https://doi.org/10.32502/JIMN.V9I2.2506>
 - Tanuwijaya, J. (2023). The Effect of Audit, Corporate Culture, Audit Committee, Inspection, Policies and Procedures, and it Adoption on Fraud Effectiveness Risk Management Banking Industry in Indonesia. *Eduvest*, 3(5), 921–940.
<https://doi.org/10.59188/eduvest.v3i5.802>
 - Vanini, P., Rossi, S., Zvizdic, E., & Domenig, T. (2023). Online payment fraud: from anomaly detection to risk management. *Financial Innovation*, 9(1), 1–25.
<https://doi.org/10.1186/s40854-023-00470-w>

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس تحليل أثر إدارة المخاطر على تقليل حالات الاحتيال

المالي: دراسة ميدانية على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل

الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء

رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن

جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- العمر ☐ 30 سنة فأقل ☐ من 40 – 30 سنة ☐ 50 – 40 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر
- 3- المؤهل العلمي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا (ماجستير / دكتوراة)
- 4- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5 – 10 سنة ☐ من 10 – 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة
- 5- المسمى الوظيفي ☐ موظف / تنفيذي ☐ مشرف / رئيس قسم ☐ مدير إدارة أ وحدة ☐ إداري أول / خبير / مستشار

ثانيا محاور الاستبيان

🌸 المحور الأول: إدارة المخاطر ، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أو افاق بشدة	أو افاق	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
تحديد المخاطر					
يمتلك فريق إدارة المخاطر في المؤسسة المؤهلات المهنية المناسبة لتحديد المخاطر.					
تتوفر لدى العاملين في إدارة المخاطر خبرات عملية كافية لرصد مصادر التهديدات.					
تُوفر المؤسسة برامج تدريبية منتظمة لتعزيز قدرات العاملين في تحديد المخاطر.					
يتمتع موظفو إدارة المخاطر بالكفاءة العلمية والمهارات الفنية اللازمة لتنفيذ مهامهم.					
لدى فريق إدارة المخاطر معرفة كافية بالمخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات المالية.					
يلتزم موظفو إدارة المخاطر بالحيادية عند ممارسة مهام تحديد المخاطر.					
تُنقذ أنشطة تحديد المخاطر دون تدخل من جهات داخلية أو خارجية.					
لا يؤثر الإفصاح عن نتائج تحديد المخاطر على استقلالية الوحدة المختصة.					

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					يتم اختيار موظفي تحديد المخاطر دون تدخل من إدارات أخرى.
					يحرص موظفو إدارة المخاطر على الالتزام بالعناية المهنية في تحديد المخاطر.
					يلتزم العاملون في إدارة المخاطر بالسلوك الأخلاقي عند أداء مهامهم.
					يستخدم فريق إدارة المخاطر أدوات تحليل حديثة لتحديد مصادر التهديد المحتملة.
					يُقدّم موظفو إدارة المخاطر استشارات مهنية دقيقة حول المخاطر المتوقعة.
					يُبدي العاملون في تحديد المخاطر اهتمامًا بالكشف عن الأخطاء أو الممارسات غير السليمة.
					تُطبّق وحدة إدارة المخاطر معايير الجودة عند تنفيذ عمليات تحديد المخاطر.
تقييم المخاطر					
					يطلب موظفو إدارة المخاطر المستندات والوثائق الضرورية أثناء تنفيذ مهام التقييم.
					يوضح فريق إدارة المخاطر الهدف من طلب الوثائق والمعلومات خلال عملية التقييم.

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					يجري موظفو إدارة المخاطر تحليلًا مناسبًا للمعلومات التي يتم الحصول عليها.
					يلتزم العاملون في إدارة المخاطر بتوثيق المعلومات المتعلقة بعملية التقييم.
					تعتمد المؤسسة نظامًا واضحًا لحفظ وتداول سجلات إدارة المخاطر.
					يضع فريق إدارة المخاطر خطة محددة لكل مهمة تتضمن النطاق والهدف والتكلفة والمدة الزمنية.
					يتم تحديد مسؤوليات المتابعة ضمن دليل إدارة المخاطر المعتمد في المؤسسة.
					يتحقق فريق إدارة المخاطر من الإجراءات التي تم اتخاذها بعد انتهاء مهام الرقابة.
					يتابع موظفو إدارة المخاطر تنفيذ الإجراءات التصحيحية بناءً على نتائج التقييم.
					يراجع فريق إدارة المخاطر الأنظمة واللوائح الداخلية للتحقق من كفايتها.
					يتحقق موظفو إدارة المخاطر من التزام المؤسسة بتطبيق اللوائح المعمول بها.
					يتم التأكد من ملائمة وكفاءة الأنظمة المستخدمة في تنفيذ عمليات التقييم.

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					يأخذ موظفو إدارة المخاطر احتمالية وقوع الأخطاء بعين الاعتبار عند تحديد أهداف المهام.
					يسعى فريق إدارة المخاطر إلى فهم شامل لنظام إدارة المخاطر قبل تقييمه.
					يقوم موظفو إدارة المخاطر بتحليل التقارير المالية مثل القوائم الختامية والإيضاحات لدعم قراراتهم.
الحد من المخاطر					
					يُعدّ تقرير إدارة المخاطر بطريقة تضمن وضوح ودقة عرض النتائج أمام الإدارة المعنية.
					يتضمن تقرير إدارة المخاطر توصيات عملية قابلة للتنفيذ بهدف تقليل المخاطر.
					يشمل تقرير المخاطر أهداف المهمة الرقابية بشكل واضح.
					يوضّح التقرير الصادر عن إدارة المخاطر نطاق المهمة التي تم تنفيذها.
					يحتوي تقرير إدارة المخاطر على تقييم للمخاطر المرتبطة بالنشاط أو المجال محل الرقابة.
					تلتزم وحدة إدارة المخاطر بتطبيق معايير مهنية معتمدة عند إعداد تقاريرها النهائية.

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					يوضح تقرير المهمة أسلوب العمل الذي تم اتبعه خلال تنفيذ عملية التقييم أو الرقابة.
					تتضمن تقارير إدارة المخاطر مقترحات بالإجراءات التصحيحية المناسبة.
					تحتوي تقارير إدارة المخاطر على خطوات محددة لمتابعة تنفيذ التوصيات.
					تلتزم وحدة إدارة المخاطر بتحقيق الشفافية والمصادقية عند إعداد التقارير الرقابية.
					تُعد تقارير إدارة المخاطر مصدرًا موثوقًا لدعم دقة وجودة البيانات المالية.
					تتسم المعلومات الواردة في تقارير المخاطر بالشمولية والفاعلية والمهنية.
					تُساهم تقارير إدارة المخاطر في التنبؤ المبكر بالانحرافات المحتملة.
					يُمثل رأي وحدة إدارة المخاطر أحد المراجع الأساسية لاتخاذ القرارات داخل المؤسسة.
					تُساهم جودة تقارير إدارة المخاطر في تقليل فرص الفساد والانحرافات التنظيمية.

✿ المحور الثاني: تقليل حالات الاحتيال المالي ، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أو افق	أو افق بشدة	البعد
					تُسهم إجراءات تقليل الاحتيال المالي في تعزيز توافق المؤسسة مع رسالتها وأهدافها الاستراتيجية.
					تساعد جهود تقليل الاحتيال المالي المؤسسة على تصميم أنظمتها التشغيلية بما يحقق قيمة مضافة للمتعاملين.
					تُوفر سياسات الحد من الاحتيال المالي للمؤسسة وسائل تساعد على اتخاذ قرارات إدارية أفضل.
					تُسهم تقنيات الكشف عن الاحتيال المالي في تحسين ملاءمة وسلامة النظام المالي المستخدم.
					تُساعد إجراءات مكافحة الاحتيال المالي المؤسسة على اقتراح حلول لعلاج جوانب القصور في نظامها المالي.
					تُعزز أنظمة تقليل الاحتيال المالي التزام المؤسسة بالتعليمات واللوائح والإجراءات المالية.

				تُسهم آليات الحد من الاحتيال في تحسين قدرة المؤسسة على تقييم كفاءة الأنظمة واللوائح المعتمدة.
				تُساعد مكافحة الاحتيال المالي على تقويم الخطة التنظيمية للمؤسسة ومدى توافقها مع الأهداف.
				تُعزّز سياسات تقليل الاحتيال قدرة المؤسسة على مراجعة العقود والاتفاقيات ومدى الالتزام بها.
				تُسهم مكافحة الاحتيال المالي في رفع قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية.
				تُساعد نظم مكافحة الاحتيال على تحسين فحص مستندات المصروفات والإيرادات بدقة أكبر.
				تُسهم إجراءات مكافحة الاحتيال في ضمان التقيد بمعايير المراجعة عند تدقيق الصناديق والسجلات.
				تُساعد جهود تقليل الاحتيال المؤسسة على الالتزام بمعايير المراجعة في الجرد والتقييم.
				تُحسن آليات مكافحة الاحتيال قدرة المؤسسة على مراجعة الحسابات الختامية والتقارير المالية.

					تُسهم مكافحة الاحتيال المالي في تعزيز التزام المؤسسة بالأخلاقيات المهنية عند اتخاذ القرارات.
--	--	--	--	--	---

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management

Department of risk management



**Analyzing the impact of risk management on reducing
financial fraud: A field study on financial institutions in
Saudi Arabia**

Preparation:

Osama omar alzhairani

243000913

Supervision:

Dr. Al faisal Abdelhameed Mohamed

1446 – 2025